PROVISIONAL
A/36/PV.93
21 January 1982
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الخميس ، ١٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد كاميل (اندونيسيا)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد ليخوايلا (بوتسوانا)
(نائب الرئيس)

- الأزمة المالية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة [١٠٢]
- خطة المؤتمرات ؛ الهيئات الفرعية للجمعية العامة ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الخامسة [١٠٥ ، ٨ (ب) و ١٢]
- نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة [١٠٩]

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza, ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

81-62853/A

Digitized by UNOG Library

- قضية فلسطين [٣١] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فيها ؛

(ب) مشاريع قرارات ؛

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

- مسألة ناميبيا [٣٦] (تابع)

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

(ج) تقرير الأمين العام ؛

(د) مشاريع قرارات ؛

(هـ) تقرير اللجنة الخامسة

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ٢٠/١٥

نظـــر بنـــود جدول الأعمال ١٠٢ و ١٠٥ و ٨ (ب) و ١٢ و ١٠٩

الأزمة المالية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (A/36/772)

خطة المؤتمرات ؛ الهيئات الفرعية للجمعية العامة ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الخامسة (A/36/787)

نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (A/36/773)

قدّم السيد مارتوريل (بيرو)، مقرر اللجنة الخامسة تقارير اللجنة ، الـواردة فـي الوثائـق (A/36/772) و (A/36/787) و (A/36/773) ثم تحدث كما يلي :

السيد مارتوريل (بيرو) ، مقرر اللجنة الخامسة (الكلمة بالأسبانية) : يشرفنـــي أن أقدم الى الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة بشأن بنود جدول الأعمال ١٠٢ و ١٠٥ و ٨ (ب) و ١٢ و ١٠٩ .

وأول هذه التقارير وارد في الوثيقة (A/36/772) بشأن البند ١٠٢ من جدول الأعمـــال . وفي هذا التقرير توصي اللجنة الخامسة في الفقرة الثامنة بأن تعتمد الجمعية مشروعي قرارين . وأود أن أذكّر أنه حدث اسقاط من التقرير ، وهو أنه فيما يتعلق بمشروع القرار (ألف) يجب أن تكـــون جيبوتي والسنغال من بين البلدان المقدّمة لمشروع القرار .

والتقرير الثاني الذى تقدمه اللجنة الخامسة الى الجمعية العامة يتناول البنود ١٠٥ و٨ (ب) و ١٢ ، وهو وارد في الوثيقة (A/36/787) . وتظهر توصيات اللجنة الخامسة في الفقرين ١٣ و ١٤ من هذا التقرير .

وأخيرا ، ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٠٩ من جدول الأعمـال وارد في الوثيقـة (A/36/773) . والتوصيات واردة في الفقرة ٢٦ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي فانني سوف أعتبر أن الجمعية العامـة تقرر عدم مناقشة التقارير الأربعة للجنة الخامسة .

وقد تقرر ذلك .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لذلك ، فان البيانات سوف تكون قاصرة على تعليلات التصويت .

ان مواقف الوفود المتعلقة بالتوصيات المختلفة للجنة الخامسة تم ايضاحها في اللجنة . وهي منعكسة في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه بموجب المقرر ٣٤/٤٠١ فان الجمعية العامة قد وافقت على أن تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في اللجنة الرئيسية وفي الجلسة العامة ، على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أى اما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة .

وهل لي أن أذكّر الأعضاء أيضا بأنه وفقا للمقرر ٣٤/٤٠١ " يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق وتقوم الوفود بتعليل التصويت من مقاعدها " .

سوف ننظر أولا في تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٠٢ من جدول الأعمال المعنون : " الأزمة المالية للأمم المتحدة " .

وسوف تتخذ الجمعية الآن مقررا بشأن مشروعات القرارات التي أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرة الثامنة من تقريرها . وسنبدأ بمشروع القرار ألف في الوثيقة A/36/772 . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، هندوراس ،

Digitized by UNOG Library

ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، ليبريا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : أفغانستان ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، منغوليا ، بولندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

الممتنعون : لا أحد .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل ١٣ ولم يمتنع أحد عن التصويت (قرار رقم ٣٦/ ١١٦ ألف)* .

---

* بعد ذلك أبلغت الأمانة وفود زمبابوى وجيبوتي وملاوى وجزر سلومون ، سرى لانكا ، أنها كانت تنوى التصويت مؤيدة .

Digitized by UNOG Library

السيد جوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدى لم ينو الاشتراك في التصويت على مشروع القرار (ألف) .

السيد جونسون (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : فيما يتعلق بمشروع القرار (ألف) ، ان وفدى لم تكن لديه النية للاشتراك في التصويت عليه .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أطرح الآن مشروع القرار (باء) للتصويت . ولقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : الجزائر ، الارجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، ليبريا ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلندا ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : افغانستان ، بلجيكا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

Digitized by UNOG Library

جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، هنغاريا ، ايطاليا ، اليابـــان ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لكسمبرغ ، منغوليا ، بولندا ، تركيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكيـــة السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشماليـــــة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فييت نام .

الممتنعون : استراليا ، الكونغو ، الجمهورية الدومينيكية ، البرتغال ، رومانيا .

اعتمد مشروع القرار (باء) بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل ٢٣ صوتا وامتناع ٥ عن التصويت .

(قرار ٣٦/١١٦)*

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك تكون الجمعية قد اختتمت النظر في البنـــد ١٠٢ من جدول الأعمال .

سوف تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الخامسة حول البنود ١٠٥ و ٨ (ب) و١٢ من جدول الأعمال ، والمتعلقة بخطة المؤتمرات ؛ الهيئات الفرعية للجمعية العامة ، والفصليـــن ٣٥ ، ٣٧ من تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي . ان تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقـــة A/36/787 .

سوف تتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن مشروعات القرارات ومشروع المقرر التي أوصـــت بهـــا اللجنة الخامسة في الفقرتين ١٣ ، ١٤ من تقريرها .

ان مشروع القرار (ألف) المتعلق بعمل لجنة المؤتمرات في المستقبل قد اعتمدته اللجنـــة الخامسة بتوافق الآراء . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع القـــرار (ألف) ؟

اعتمد مشروع القرار (ألف) [قرار ٣٦/١١٧ ألف]

---

* بعد ذلك أبلغت وفود جيبوتي وملاوى وجزر سليمان الامانة بأنها كانت تنـــوى التصويت مؤيدة وأبلغ وفد هولندا الامانة بأنه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار (باء) يتناول توزيع الوثائق باللغات المختلفة للأمم المتحدة في آن واحد . لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار (باء) بتوافق الآراء . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع القرار (باء) ؟

اعتمد مشروع القرار (باء) [قرار ٣٦/١١٧ باء]

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار (جيم) خاص "بمراقبة الوثائق والحد منها بالنسبة للهيئات المعنية بالمعاهدات" . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار (جيم) ؟

اعتمد مشروع القرار (جيم) [قرار ٣٦/١١٧ جيم]

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار (دال) يتناول "مراقبة الوثائق والحد منها بالنسبة للمؤتمرات الخاصة" . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار (د) ؟

اعتمد مشروع القرار (دال) [قرار ٣٦/١١٧ دال]

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اوصت اللجنة الخامسة في الفقرة ١٤ من تقريرها باعتماد مشروع مقرر . لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بتوافق الآراء . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع المقرر ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٠٩ الخاص "بنظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة" الوارد في الوثيقة A/36/773 . سوف تتخذ الجمعية مقررا بشأن التوصيات الصادرة عن اللجنة الخامسة والواردة في الفقرة ٢٦ من ذلك التقرير .

ان مشروعات القرارات الأول (ألف) ، والاول (باء) ، والاول (جيم) تشير الى تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة . لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الأول (ألف) بدون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار الأول (ألف) ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (ألف) [قرار ٣٦/١١٨ ألف]

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الأول باء اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول باء (قرار ٣٦/١١٨ باء) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الأول جيم اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول جيم (قرار ٣٦/١١٨ جيم) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نتخذ الآن مقررات بشأن مشاريع القرارات التي تشير الى استثمارات صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثاني ألف دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني ألف (قرار ٣٦/١١٩ ألف) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثاني باء أيضا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني باء (قرار ٣٦/١١٩ باء) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثاني جيم دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني جيم (قرار ٣٦/١١٩ جيم) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختتمنا الآن بحث البند ١٠٩ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ٣١ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فيها (A/36/35)

Digitized by UNOG Library

(ب) مشاريع قرارات (A/36/L.31/Rev.1 و A/36/L.32 و A/36/L.33/Rev.1 و A/36/L.50/Rev.1 و A/36/L.51 و A/36/L.52/Rev.1)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/36/794)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن أذكّر الممثلين أن مناقشة البند ٣١ من جدول الأعمال قد اختتمت في الجلسة العامة الخامسة والثمانين في ٤ كانون الأول/ديسمبر . أدعو الآن ممثل السنغال لتقديم كل مشاريع القرارات التي تتعلق بالبند ، قضية فلسطين .

السيد ساري (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : يشرفني نيابة عن المشاركين في تقديم مشاريع القرارات وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فيها أن أقدّم للجمعية مشاريع القرارات A/36/L.31/Rev.1 و A/36/L.32 و A/36/L.33/Rev.1 و A/36/L.50/Rev.1 و A/36/L.51 و A/36/L.52/Rev.1 التي تتعلق بقضية فلسطين . ان مشاريع القرارات هذه قد وضعت على أساس القرارات السابقة ، مع الأخذ في الاعتبار الأحداث التي وقعت هذا العام في المنطقة المعنية . وعند صياغة مشاريع القرارات هذه ، فان المشاركين فيها قد أخذوا في الاعتبار أيضا الآراء التي عبّرت عنها الوفود في هذه الدورة بشأن هذا البند .

ان مشروع القرار A/36/L.31/Rev.1 يعيد تأكيد توصيات اللجنة الواردة في الفقرات من ٤٩ الى ٥٣ من تقريرها والتي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٣١/٢٠ . ويطلب من الأمم المتحدة ولجنة التوفيق لفلسطين وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى المعنية التعاون الكامل مع اللجنة . ويخوّل اللجنة أيضا بالاستمرار في عملها وتقديم المقترحات الى الجمعية العامة أو مجلس الأمن ، كلما كان ذلك ملائما .

مشروع القرار A/36/L.32/Rev.1 يتناول تنظيم أعمال الوحدة الخاصة ونشر الوثائق الخاصة التي تنتجها . وهو يذكّر بالحاجة الى اعادة بناء ذلك الجهاز طبقا للفقرة ١ من القرار ٣٤/٦٥ دال الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ١٩٧٩ . والأهمية السياسية للوحدة هي الأساس لهذا البعد الجديد .

Digitized by UNOG Library

ان مشروع القرار A/36/L.33/Rev.1 يقترح عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين . ولعل المندوبين يذكرون ان الأمم المتحدة قد نظمت مؤتمرات بشأن الفصل العنصرى وبشأن كمبوتشيا . ويعتبر مقدمو مشروع القرار ان مؤتمرا من هذا النوع من شأنه أن يسهم الى حد كبير في تفهم مشكلة فلسطين . ولذلك ، فانه سوف يساعد في صياغة مقترحات من أجل ايجاد حل عادل وشامل لهذه المسألة . ان نجاح مؤتمر من هذا النوع يعتمد على الاعداد الجيد له . لهذا اقترح مقدمو المشروع فترة اربع سنوات للقيام بهذا العمل .

ان مشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 بمثابة المفتاح للنص المقدم الى الجمعية لمصادقتها . فهو يعيد تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف فيها للشعب الفلسطيني ، ولاسيما حقه في انشاء دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين ، وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ ، والتزام اسرائيل بان تنصاع لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس ، واشراك الشعب الفلسطيني في أية عملية تتعلق بمستقبله .

كما يطلب المشروع من مجلس الأمن ان يجتمع من أجل ان يعتمد التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فيها وتلك التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٣١/٢٠ الصادر في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٦ .

مشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 يتعلق بمدينة القدس ويعتبر ان كل التشريعات والتدابير الاخرى التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الطابع القانوني والتاريخي لهذه المدينة لاغية وباطلة . وفي صياغة هذا النص انطلق مقدموه من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن القدس .

بخصوص مشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 ، فانه يتعلق باحكام أى اتفاق أو معاهدة تعود بالضرر على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف كما حددتها وأقرتها الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، فهو يبين انه ما من دولة لها الحق في أن تلزم أو تحدد مستقبل الشعب الفلسطيني دون مشاركة وموافقة هذا الشعب . وكما يمكن ان يلاحظ ، ان مشروع هذا القرار لا ينكر على أية دولة حقها السيادى في أن تتفاوض بشأن الاتفاقات او تبرمها . كما انه يؤكد من جديد الحق السيادى لأى شعب في المشاركة التامة في تقرير مستقبله .

Digitized by UNOG Library

كل مشروعات القرارات هذه التي أتشرف بتقديمها الى الجمعية العامة لاعتمادها تتمشى مع روح ميثاقنا والقرارات ذات الصلة لمنظمتنا بشأن قضية فلسطين . وتهدف الى اعادة السلم والاستقرار الى المنطقة بالوسائل السلمية . لهذا يعتبر مقدموها ان اعتمادها وتطبيقها الدقيق يمكن ان يشكلا مرحلة هامة وحاسمة في السعي من أجل ايجاد حل شامل ودائم وعادل لقضية فلسطين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان عددا من الوفود قد طلبت السماح لها بتعليل التصويت قبل التصويت والآن أعطيها الكلمة .

السيد بينيس (اسبانيا) .(الكلمة بالاسبانية) : ان قضية فلسطين واحدة من المشاكل الرئيسية لأزمة الشرق الاوسط التي أصبحت بدورها مسألة معروضة على الأمم المتحدة وتتطلب حلا عاجلا للغاية . هذه هي النظرية التي عرضتها اسبانيا على مدى عقدين على هذه الجمعية بطريقة واضحة ومنتظمة وقد اكدها الوقت الآن .

ولم يخفق أي بيان أدلى به في هذا المحفل وزراء خارجية اسبانيا المتعاقبون في أن يذكر هذه الحقيقة . وسوف أشير فقط الى آخر هذه البيانات :

" لا يمكن تصور السلم طالما لم يعترف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني "

(A/36/PV.13 p.86).

وآخذا بهذه الفكرة في الاعتبار يعتقد بلدي انه يجب انشاء جهاز تفاوض سياسي تمثل فيه بالضرورة جميع الاطراف المعنية ، ومن ثم يضم الشعب الفلسطيني الذي تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية على انها الممثل الشرعي له ، والذي يجب أن يأخذ في الاعتبار حق جميع الدول في المنطقة في أن تعيش في سلم في حدود آمنة ومعترف بها .

وهذا العام تتضمن قضية فلسطين ، بالاضافة الى غيرها من القضايا التي نوقشت في اللجنة السياسية الخاصة التي شارك فيها وفد بلادي مشاركة فعالة ، ستة مشروعات قرارات ، معظمها يذكر تواريخ القرارات التي نظرت فيها الجمعية العامة في الدورة الماضية .

سوف يصوت وفد بلادي لصالح مشروعات القرارات L.33/Rev.1 و L.32 و A/36/L.31 و L.51 و L.50/Rev.1 ، حيث انها تتناول جوانب مختلفة للمأساة الفلسطينية مثل عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فيها والمبادئ التي يجب ان توجه احلال السلم في المنطقة ووضع القدس .

Digitized by UNOG Library

فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 أود أن اتقدم بتحفظ بالنسبة للفقرة التاسعة من المنطوق . فقد ذكرت في بياني الذى القيته في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ان مشاركتنا في مجلس الأمن اعتبارا من الاول من كانون الثاني /يناير عام ١٩٨١ قد منعتنا من اصدار حكم مسبق على ما قد يقرره هذا المحفل بالنسبة للاشارة الى هذه القضية في نصوص هذه الجمعية وحيث ان عاما تقريبا قد انقضى منذ التاريخ الذى بدأت فيه اسبانيا المشاركة في أعلى المحافل السياسية لمنظمتنا ، فانني أود أن اذكر بالاهتمام الذى درس به وفد بلادى جميع المسائل التي طرحت عليه ، ولاسيما هجوم اسرائيل على منشآت الابحاث النووية العراقية ، وهو العمل الذى ادانته اسبانيا بشدة . ومع ذلك ، فان وجود اسبانيا في مجلس الامن لا يزال يمنعنا من اصدار حكم مسبق على موقف بلادنا في هذا المحفل .

سيمتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 اذ رغم انه يرى انه يشير الى حقوق الشعب الفلسطيني فقط دون ان يكون له أى أثر بأى حال من الاحوال على الاتفاقات التي قد تكون اطراف أخرى في المنطقة قد ابرمتها فانه يتضمن عنصرا مشكوكا فيه لا نود ان نراه سهلا في الأمم المتحدة .

وأخيرا ، أود أن أؤكد من جديد ان وفد اسبانيا ، اذ يصوت لصالح مشروع القرار A/36/L.33/Rev.1 ، الذى يدعو الى عقد مؤتمر دولي بشأن قضية فلسطين في موعد لا يتجاوز عام ١٩٨٤ ، يأمل بجد في أن تجد تلك القضية الصعبة بذلك الطريق المحدد نحو الحل .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن اذكر الأعضاء بأن تعليل التصويت لا يجب أن يتعدى عشر دقائق ، واننا سوف نراعي ذلك .

السيد كاسمسري (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : ان قضية فلسطين مازالت تشكل مصدر توتر في الشرق الأوسط وتهديدا للسلم والأمن العالميين . ان التطورات الأخيرة ومناقشة البند ٣١ من جدول الاعمال قد أظهرت حقيقتين هامتين . أولا ، انه رغم الاتفاقات التاريخية الملحوظة التي تعجل بعملية التسوية السلمية فلاتزال ثمة عقبات توضع على طريق التقدم نحو التوصل الى السيادة الوطنية والاستقلال للشعب الفلسطيني الذى طالت معاناته . ثانيا ، ان الجانب الأكبر من المجتمع الدولي هو الآن أكثر اتحادا من أى وقت مضى في الضغط من أجل الممارسة الكاملة والفورية للشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة بما في ذلك حقه في تقرير المصير . ومن الحقائق المؤسفة ان تستمر اسرائيل في تحديها للرأى العام العالمي وتواصل احتلالها للأراضي العربية وبذلك تجبر أعدادا لا حصر لها من الشعب الفلسطيني ، بل أمة بأكملها ، على أن تبقى بلا مأوى . ان أعمال اسرائيل التي تقوم بها من جانب واحد والتي تتصل بالاقاليم المحتلة بما فيها القدس في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، انما تقوض بصورة أكبر توقعات التسوية السلمية في الشرق الأوسط .

ان موقف تايلند عدم الاعتراف بضم اسرائيل لمدينة القدس ، أو جعلها عاصمة لها . وتعتبر كذلك أن أى تغيير في الوضع السكاني للأقاليم المحتلة بما فيها القدس ، مناف لقرارات الأمم المتحدة ولا يتمشى مع القانون الدولي .

موقف تايلند بشأن قضية فلسطين والوضع في الشرق الأوسط قد أعلن مرارا وجرى تسجيله . وفي عالم يتسم بالتكافل ، ان الموقف المتفجر في الشرق الأوسط والذى يزداد خطورة من جراء الهجمات الاسرائيلية على الأهداف المدنية في لبنان ، وعلى المنشآت النووية العراقية انما يهدد سلامة ورخاء بقية العالم . ان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، بما في ذلك حقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وحقه في العودة الى ديارة وممتلكاته يجب أن تحترم . وفي رأينا أنه من أجل دعم احتمالات السلام في الشرق الأوسط ،

Digitized by UNOG Library

فان منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها الجمعية العامة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني يجب أن يسمح لها بالمشاركة في جميع عمليات السلام .

وفي نفس الوقت يجب الاعتراف بالحقوق المشروعة لجميع الدول في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

ونظرا لاستمرار وجود اسرائيل في الأقاليم العربية التي احتلتها منذ حرب عام ١٩٦٧ ، ونظرا لاستمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة ، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده كي يساعد في ضمان تلك الحقوق .

وانطلاقا من هذه الروح ، سوف يصوت وفد بلادى لصالح مشروعات القرارات الواردة في الوثائق A/36/L.31/Rev.1 و A/36/L.32 ، A/36/L.33/Rev.1 ، A/36/L.50/Rev.1 ، A/36/L.51. أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 ، فان وفد بلادى سوف يمتنع عن التصويت اذا ما طرحت الفقرة ١ من المنطوق على تصويت منفصل ، والّا فسوف نصوّت في صالح مشروع القرار ككل .

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان نيوزيلندا ترى أن أساس أى حل لقضية فلسطين يكمن في الاعتراف بتطلعات وحقوق الشعب الفلسطيني التي تتضمن حقه في تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولة خاصة به اذا ما رغب في ذلك . ان قضية فلسطين ليست ببساطة مشكلة لاجئين ، انها مشكلة سياسية تتطلب حلا سياسيا . وفي رأينا ان البحث عن حل لابد أن يتضمن مشاركة الشعب الفلسطيني بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الأطراف المعنية مباشرة بالمشكلة . انها كذلك مسألة البحث عن حل عادل وشامل في الشرق الأوسط يقوم على أساس تنفيذ المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

ان نيوزيلندا سوف تمتنع عن التصويت على عدة مشروعات القرارات المطروحة علينا لأن أحكامها لا تعكس بصورة كافية توازن المبادئ المجسد في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى يعتقد وفد بلادى أنه يصلح للتطبيق اليوم كما كان الأمر عند اعتماده في عام ١٩٦٧ . وأود أن أشير بالتحديد الى تحفظات نيوزيلندا بالنسبة للفقرتين ٥ و ٩ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.50/Rev.1 . ان أى بحث للوضع يجب أن يأخذ في الاعتبار المبدأ الذى يطالب

Digitized by UNOG Library

اسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، وكذلك المبدأ الذى يطالب بوقف جميع حالات الحرب ، واحترام حق كل دولة في المنطقة بما فيها اسرائيل في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

السيد جوفيزدى لاتور (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : سوف يصوت وفد اكوادور كما كان الحال في الاعوام السابقة لصالح مشروعات القرارات تلك التي ترفض ، وفقا للمبادئ التي يستمد منها سياسته الدولية ، اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة وتؤيد حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي اختيار مستقبلها من خلال نظم حرة وديمقراطية .

ولذلك ، فاننا نؤيد كل عمل يعترف بالحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في الاستقلال والسيادة الوطنية ، وكذلك حق اسرائيل في الوجود المعترف به من قبل جميع الدول . وفي نفس الوقت ، نادينا بالخطوات التي تهدف الى التوصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

ونود أن نشير الى ان وفد اكوادور مع وفود امريكا اللاتينية الأخرى قد أيد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى يعتبر خطوة هامة نحو سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . ينص هذا القرار على انسحاب قوات اسرائيل المسلحة من الاقاليم المتنازع عليها ، وانهاء جميع حالات الحرب في المنطقة ، والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي والاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة ، كما يعترف بحقها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها بعيدا عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

ان اكوادور سوف تؤيد مرة أخرى مشروعات القرارات التي قدمت الى الجمعية العامة للنظر فيها ، ونود أن نقول بخصوص مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.52/Rev.1 . ان جميع أنشطة الأمم المتحدة ينبغي أن تهدف الى تعزيز السلم وليس الى اثارة التوترات أو انتقاد وانكار صلاحية أية خطوة يمكن أن تكون حلا للنزاعات أو مدخلا للتفاهم بين البلدان .

ترفض اكوادور التسويات الدولية اذا فرضت بالقوة ، واذا كانت مصحوبة باحتلال قوات أجنبية ، ولا يؤيدها الرأى العام في البلدان المعنية بصورة مباشرة .

Digitized by UNOG Library

ان الأمر لا يتعلق باتفاقات بين دول ذات سيادة أدت الى عودة أراض سبق احتلالها . ان بلدى ، لمدة قرن ونصف من الوجود الدولي ، يرى أن النصر العسكرى لا يقيم حقا . لذلك فاننا نعيد تأكيد موقفنا المبدئي المتعلق بكل المواقف المعروضة على الأمم المتحدة ، والتي لا تحل الا من خلال انسحاب القوات المحتلة الأجنبية ومنح حق تقرير المصير للشعوب الواقعة الآن تحت الاحتلال ، بعيدا عن ارشاد الاستعمار الجديد ، أو الاحتلال العسكرى أو فرض أيدولوجية من الخارج .

وحتى لا تتأثر عملية عودة الأراضي بمقتضى بعض الاتفاقيات الدولية ، فان بلادى تعتقد أن الوقت مناسب لاتخاذ رأى في المحافل الدولية بشأن الالتزامات التي اتفقت الحكومات عليها . لذلك فاننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار (A/36/L.52/Rev.1) لقد أيدنا وصوّتنا في صالح الاقتراحات التي قدمت في هذه الجمعية فيما يتعلق باعادة الأراضي المحتلة بما في ذلك حالة مدينة القدس وهي مدينة مقدسة وهامة جدا للدول المسيحية ، وكذلك لأديان التوحيد ، كالاسلام واليهودية . ان العمل في تلك المناطق على نحو يبعد الأطراف الأخرى غير حكيم وسيثير النزاعات كما حدث خلال قرون من التاريخ . ان التسامح وحل المنازعات من خلال اجراءات مشتركة يجب أن يرشد مواقف أعضاء الأمم المتحدة . ومنذ اعتماد القرار التاريخي ١٩٤ (د - ٣) في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، أكدنا على الحاجة الى الاهتمام بالأماكن المقدسة في القدس ، وضمان حمايتها وحرية الوصول اليها ، من قبل الأمم المتحدة . ان القانون الأساسي الذى اعتمدته اسرائيل ، بالاضافة الى سياسة اقامة المستوطنات في الأراضي التي احتلتها بالقوة لا يسهم في الوصول الى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط .

وعلى أساس هذا التحليل ، فان اكوادور قد نقلت تمثيلها الدبلوماسي من القدس الى تل أبيب في تموز/يوليه ١٩٨٠ ، قبل اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٧٨ (١٩٨٠) بأسابيع قليلة تمشيا مع المبدأ الذى تتبعه بلادى بصفة مستمرة وهو عدم الاعتراف باكتساب الأراضي بالقوة ، حيث أن الاحتلال بالقوة انكار للقانون الدولي ويتناقض مع مفاهيم التسوية السلمية للمنازعات .

السيد صلاح عمر العلي (العراق) : ان الوفد العراقي سيصوّت مؤيدا لمشروع القرار (A/36/L.50/Rev.1) الا أننا نود أن نوضح أن الاشارة الى قرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ لا تحجب عن الشعب الفلسطيني بأى حال من الأحوال حقه الثابت وغير القابل للتصرف فيه منذ الأزل في تقرير مصيره وتحرير واسترجاع أرضه ووطنه واقامة دولته الوطنية المستقلة .

Digitized by UNOG Library

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : ثمة ستة مشروعات قرارات حول البند الحالي معروضة على الجمعية . واذا ما نظرنا اليها جميعها سنجد أن مقدميها قد أعدوها بطريقة تعرقل الحل السلمي للنزاع العربي الاسرائيلي ، وخاصة مسألة العرب الفلسطينيين ، وهي احدى نواحي هذا الصراع . انهم يقومون بحرب سياسية سافرة ضد دولة عضو في المنظمة . وعلى هذا النحو فان هذه المشروعات ضارة لقضية السلام ، وانها بالتالي ضارة للأمم المتحدة ، وبالتالي فينبغي أن ترفض .

ان خمسة من هذه المشروعات تقوم على لهجة معوقة ومنحازة ومتحاملة استخدمت في القرارات التي سبق أن اعتمدتها الجمعية في الأعوام السابقة حول هذا البند . أما المشروع السادس فهو جديد رغم أنه لم يأت بجديد .

ان مشروع القرار (A/36/L.31/Rev.1) يمد مرة أخرى أجل لجنة انشئت بصورة غير مشروعة في بداية المطاف . ولقد اتضح خبث التفويض الممنوح لها منذ خمس سنوات عندما قدمت لأول مرة التوصيات المحظورة للجنة . ومنذ ذلك الوقت فان هذه اللجنة أثبتت أنها منحازة تماما وأنها جهاز غير مسؤول في خدمة كل من يعارض بصورة عنيدة السلم في الشرق الأوسط . ومع ذلك فان هذه الجمعية مطلوب منها مرة أخرى أن تبدد موارد الأمم المتحدة المحدودة على هذه اللجنة في الوقت الذي تعاني فيه المنظمة من أزمة مالية ماسة بحيث أنها لا تجد أية مبالغ ضئيلة لتمويل مشروعات بناءة .

وعلى أساس ما سبق فان أعضاء اللجنة سوف يقومون برحلات عديدة مجانية ، على حساب دافعي الضرائب في تلك البلدان التي تسهم في معظم ميزانية الأمم المتحدة والتي صوّتت بانتظام ضد أنشطة اللجنة كمضيعة للمال . ويبدو أن الحق الثابت لأعضاء هذه اللجنة أن يكافأوا بتسهيلات السفر الثابتة لحجج مشكوك فيها .

ان مشروع القرار (A/36/L.32) يجدد تفويض "الوحدة الفلسطينية" في أمانة الأمم المتحدة . انها وحدة لا تبالي اطلاقا بنزاهة الأمانة وتعمل تحت ما يسمى في هذا المشروع "ارشاد" "لجنة فلسطين" . وكما شرحت فان ذلك يعني لأغراض عملية تحت "الارشاد الوثيق" لـ "منظمة التحرير الفلسطينية" .

Digitized by UNOG Library

ولكن هذا المشروع لا يكتفي بتجديد تفويض الوحدة وانما ينادى بتوسيعها وتوسيع برنامج عملها . انه ينادى ضمن أمور أخرى بترجمة منشوراتها الدعائية المشكوك في أمرها الى لغات غير اللغات الرسمية للأمم المتحدة والى انتاج فيلم آخر للأمم المتحدة عن مشكلة العرب الفلسطينيين وتجديد المعرض المغرض الذى أقيم في هذا المبنى مع غيره من المواد البصرية لاستخدامها بطريقة عامة .

ان كل هذه المقترحات ، وخاصة نظرا الى الأسلوب غير المحدد الذى صيغت به ، ستؤدى مرة أخرى الى سوء استخدام الموارد المحدودة للأمم المتحدة . ووفقا لتقرير اللجنة الخامسة (A/36/794) ان المخصصات الاضافية لمشروعات القرارات الجديدة هذه سوف تبلغ ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار . ان المسهمين الأساسيين لم يقصدوا قطعا أن يساء استخدام مساهماتهم على هذا النحو . واننا نقول هذا بكل ثقة .

ان مشروع القرار (A/36/L.33/Rev.1) جديد في القائمة . انه يبعث فكرة قديمة لعقد مؤتمر دولي حول المسألة المطروحة أمامنا . ومنذ أن عقدت لجنة فلسطين دورة استثنائية زائفة للجمعية العامة حول هذه المسألة ، فلم تبق لها بدائل كثيرة . ان النهج المقترح في مشروع القرار هذا لأسباب برلمانية يعرفها الجميع ولن يؤدى الى تعزيز قضية السلم ولكن ذلك ليس غرضه . وليس من قبيل المصادفة أن يكون المؤتمر الدولي المقترح مزمع عقده في سنة ١٩٨٤ ، وهي سنة جورج اورويل لأنه سيتفق جيدا مع أسلوب مقدمي المشروع المزدوج في التعبير والتفكير والمعايير . ولو انعقد هذا المؤتمر فسيكون بمثابة احتفال مناسب بذكرى جورج اورويل . انه سيؤدى كذلك الى تبديد ٧٠٠ ٠٠٠ دولار أخرى كما هو ظاهر في الفقرة الرابعة من تقرير اللجنة .

أما الوثيقة (A/36/L.50/Rev.1) فهي نوع شامل من مشروع القرارات . انه على غرار المفارقات المتعددة التي تشهدها الجمعية العامة يعيد تأكيد قرارات سابقة اتخذتها الجمعية العامة ، مثل القرار ١٨١ (د - ٢) في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ الذى رفضه العرب في ذلك الوقت ثم حطموه بقوة السلاح . انه يكرر كذلك قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ الذى رفضه العرب أيضا في ذلك الوقت والذى كنتيجة لاعلاناتهم وأنشطتهم استبعدوا الاستناد اليه .

Digitized by UNOG Library

وأكثر من ذلك أن مشروع القرار هذا ، الذى يحمل طابع ما يجرى كثيرا في هذه الجمعية ، يحاول بدلا من أن ينادى بالتفاوض حول هذه القضية ، أن يملي أسلوبا منحازا وغير عملي على النزاع العربي الاسرائيلي ، فهو يقر اعتباطا " بحق " العرب الفلسطينيين في اقامة " دولة مستقلة ذات سيادة " أى دولة فلسطينية ثانية للعرب الفلسطينيين بالاضافة الى الدولة العربية الفلسطينية في الأردن .

Digitized by UNOG Library

وتحقيقا لهذا الغرض ، فان المشروع يعيد الى الاذهان توصيات هذه اللجنة ، والتي كان الغرض منها - كما يعلم الجميع - تفادي قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وهو الأساس الوحيد المتفق عليه للتوصل لتسوية تفاوضية للصراع العربي الاسرائيلي . وعندما صيغت هذه التوصيات لأول مرة في ١٩٧٦ فقد انتقدتها على نطاق واسع الدول التي تبالي حقيقة باحلال السلام في الشرق الاوسط ، ادراكا منها بأن هذه التوصيات كانت بمثابة برنامج منظمة التحرير الفلسطينية لتفتيت دولة اسرائيل على مراحل ، وذلك باتخاذ صيغة قانونية تعتمدها الأمم المتحدة .

يعلم مقدمو مشروع القرار هذا ان التلاعب بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) أو اية محاولة لتجنبه لن تؤدي الا الى تخريب عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط التي تستند الى هذا القرار. وهذا هو على وجه التحديد الغرض المخرب لاصحاب هذا المشروع .

ان مشروع القرار A/36/L.51 يتعلق بالقدس ويبلغ حد التأكيد بصفاقة ان تصرفات اسرائيل في القدس تهديد للسلم والأمن الدوليين .

ومن جانبي لا يسعني الا ان اكرر ما سبق ان قلته في الجلسة في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ . ان القدس الموحدة هي وستبقى العاصمة الازلية لاسرائيل وللشعب اليهودي . واي هجوم على القدس سواء كان سياسيا أو غير ذلك يعد هجوما على اسرائيل برمتها . وهذا هو التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين .

ان مشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 يرفض مباشرة اطار اتفاقية كامب ديفيد من اجل احلال السلم في الشرق الأوسط ، كما انه يوصي بأن يرفض معاهدة السلام بين مصر واسرائيل التي تم التوقيع عليها في اذار/مارس ١٩٧٩ .

وبذلك يعتبر مشروع القرار هذا محاولة اخرى لعرقلة التقدم لعملية السلام البناءة والعملية الوحيدة التي تجرى حاليا والتي ظهرت بعد صراع عربي اسرائيلي استمر ما يزيد عن ثلاثة عقود . وبذلك ان مشروع القرار مؤامرة لتحويل الأمم المتحدة ضد وجودها - منع الحرب وتعزيز السلم . وبايجاز فان هذا المشروع مثله مثل القرارات المرافقة له ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والمثل التي قامت من اجلها .

Digitized by UNOG Library

ان مقدمي هذه المشروعات لا يستطيعون قبول قيام عضوين في الأمم المتحدة كانا في حالة حرب بالتوقيع على معاهدة سلام قائمة على التفاوض ، وتعهدهما بالسعي وراء حل شامل للصراع العربي الاسرائيلي . وبأى مقياس ان هذا الموقف ليس موقفا مشروعا فحسب ، بل انه موقف من المرغوب فيه ان تتخذه دولتان . ليس لأى طرف أو اطراف ثالثة - ولا لهذه الجمعية بالقطع السلطة المعنوية أو القانونية للتشكيك وناهيك عن انكار صلاحية اية اتفاقات ابرمت أو اية معاهدات ثنائية تنبثق منهما . وفي الواقع ان لم يكن حال هذه المنظمة مقلوبا رأسا على عقب لكانت قد رحبت بالاتفاقات وبمعاهدة السلام .

ومما لا شك فيه ان كل مشروعات القرارات هذه تتجاهل عمدا الحقوق الثابتة لدولة اسرائيل وشعبها ومن ثم فهي على هذا المنوال تنتهك ميثاق الأمم المتحدة ولا تعتبر سليمة بأى حال من الأحوال .

اننا نرجو من كل الدول المنصفة ان تتفهم حقيقة مشروعات القرارات المذكورة وان تبتعد عنها .

السيد ريرا دياز (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : ان موقف بنما بشأن قضية الشرق الأوسط معروف تماما ، حيث اننا اشتركنا في جميع مناقشات جمعيتنا حول هذه المسألة . انه اعتراف ودفاع عن حق اسرائيل في ان تعيش في حدود آمنة ومعترف بها . ولكنه في نفس الوقت ، وبطريقة أساسية ، اعتراف ودفاع عن الحق غير القابل للتصرف لشعب فلسطين في تقرير المصير وفي ان يقيم دولته ذات السيادة في وطنه القديم .

ان وفد بنما وفقا لمبادئ بلادنا ، سوف يصوت لصالح مشروعات القرارات A/36/L.31/Rev.1 ، L.32 ، L.33/Rev.1 ، L.50/Rev.1 ، L.52/Rev.1 رغم انه توجد لدينا تحفظات بشأن صيغ ومعاني بعض اقسام مشروعات القرارات هذه التي كان من الممكن تحسينها في روحها وصياغاتها .

السيد نسبية (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : لا اعتزم ان ادخل في اعادة للمناقشة المضمونية حول قضية فلسطين التي استنفدنا مناقشتها . ان البيان الاسرائيلي مكرر ، وهو تحدى لتوافق الرأى لمجتمع الأمم .

واذا قام ممثل اسرائيل بذرف دموع التماسيح حول الموارد المالية الضئيلة التي تخصص لتقوم لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فيها والوحدة الفلسطينية بدعم استرداده

Digitized by UNOG Library

لحقوقه ، فانني أود ان اقترح على الأمم المتحدة ان تحصل على هذه المبالغ من عشرات البلايين من الدولارات التي نهبتها اسرائيل من الشعب الفلسطيني في وطنه ، حيث امتلك ٩٥ في المائة من مجمل اراضي وممتلكات فلسطين . ان على الأمم المتحدة ان تطلب وان تحصل على هذه الأموال من المعتدي الاسرائيلي الذي نهب هذه الممتلكات .

ان ممثل اسرائيل قد أشار الى الاردن كدولة فلسطين الاردنية . وأود ان اذكّره بأن الاردن كانت دولة مستقلة قبل انشاء اسرائيل بوقت طويل وان فلسطين -

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل اسرائيل في نقطة نظام .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس اننا الآن في مرحلة تعليل للتصويت . وهذه المرحلة من المفروض الا تكون ممارسة لحق الرد . وانني اكون ممتنا اذا ما ذكّرتم الممثل الدائم لدولة فلسطين العربية الاردنية بذلك .

السيد نسيبة (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : انني ارجو من الرياسة ان تطلب من الممثل الاسرائيلي بأن يسمي الاردن باسمها الرسمي المعترف به في الأمم المتحدة منذ انضمامها اليها في ١٩٥٥ . ان اسم الاردن هو المملكة الاردنية الهاشمية ، وكان هذا اسمها قبل تقسيم فلسطين وقبل انشاء اسرائيل . انه خارج عن النظام في تحدثه عن الاردن كالدولة الفلسطينية الاردنية . ودعوني اذكّره كذلك بأن استقلال فلسطين قد اعترفت به عصبة الأمم والأمم المتحدة والحكومة البريطانية المنتدبة واسرائيل نفسها تعهدت أمام الجمعية العامة بأنها ستحترم قرار الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ كشرط لانضمامها الى الأمم المتحدة ، لأن فلسطين كانت تعتبر اقليما تحت الوصاية . ومن ثم فان توصيات الجمعية العامة كانت ملزمة . انني اقتبس مما قالته اسرائيل نفسها .

انني اعتقد بأن المعتدي الذي يعترف باعتدائه لا يستحق اجابة واقعية .

Digitized by UNOG Library

السيد موسي (مصر) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد مصر يريد أن يسجل موافقتـــه وتأييده لمعظم مشاريع القرارات المطروحة في اطار بند " قضية فلسطين " . ويحدونا الأمل بـــأن اعتماد مشاريع القرارات هذه سوف يسهم بطريقة ايجابية في التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين .

ومع ذلك ، نريد أن نعلل تصويتنا على مشروعـــي القراريـــــن A/36/L.50/Rev.1 و A/36/L.52/Rev.1 .

فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 ، سوف اقتصر على الفقرة التاسعة مـــن المنطوق التي تؤيد :

" توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصـــرف والواردة في الفقرات ٤٩ الى ٥٣ من تقريرها . . . "

ان وفـــد بلدى لا يستطيع أن يوافق على بعض المفاهيم في الفقرة ٥٢ من هذه التوصيـــات، ولذلك فلا يستطيع أن يوافق عليها . واذا اجرى تصويت منفصل على الفقرة التاسعة من المنطـــوق ، فان وفد مصر سوف يمتنع . والا فاننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار ككل .

ومع ذلك ، فان امتناعنا عن التصويت على الفقرة التاسعة من المنطوق ، أو امتناعنا النهائي عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 ككل ، لا يجب أن يفسر على انه معارضة أو رفـــض العناصر الأخرى في مشروع القرار هذا ، أى الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيـــــني أو أن مشكلة فلسطين هي ركيزة الحالة في الشرق الأوسط ؛ أو تغيير في اعتراضنا على جميع السياسات التي ترمي الى اعادة توطين الشعب الفلسطيني أو الفلسطينيين خارج ديارهم ، أو موقفنا بشـأن انسحاب القوات الاسرائيليه من الأراضي الفلسطينيه المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك شـــرق القدس ، أو موقفنا بشأن حالة القدس ذاتها .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 ، فاننا نعتقد أن صعوبات معينة لا تـــزال قائمة ، على الرغم من أن النص المنقح أفضل بكثير من النص الأصلي لمشروع القرار .

وهذه الصعوبات هي : الاشارة الواردة في الفقرة الاولى من الديباجة الى بعض القـرارات التي اعتمدت بأقل أغلبية في تاريخ القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط . وأشير أساسا الى القـــرار الذى اعتمد في الدورة الرابعة والثلاثين . وكان وفد مصر من ضمن الوفود ـ حوالى الخمســـين ـ

Digitized by UNOG Library

التي قامت بالتصويت ضد بعض فقراته ـ والصعوبة الثانية التقييدات التي توحي بها مشاريع القرارات بشأن حق ، أو واجب ، جميع الدول ، وخاصة البلدان المعنية ، للعمل تجاه تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين واقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . ثالثا ، اننا نرفض رفضا قاطعا أفكار تفريغ اتفاقات دولية معينة من معناها ، تلك الافكار التي تدخل بطريقة مبسطة ومتميزة في قرارات الجمعية العامة .

ولذلك فاننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف أعلن الآن عن مقدمين اضافيين لمشاريع القرارات المختلفة المطروحة أمام الجمعية حول هذا البند :

بالنسبة لمشروع القرار A/36/L.31/Rev.1 : الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، تونس وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ؛

بالنسبة لمشروع القرار A/36/L.32 : الكونغو ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، مدغشقر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام ويوغوسلافيا .

بالنسبة لمشروع القرار A/36/L.33/Rev.1 : الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، الهند ، تونس وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ؛

بالنسبة لمشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 : الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، مدغشقر ، منغوليا ، سري لانكا ، تونس وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ؛

بالنسبة لمشروع القرار A/36/L.51 : افغانستان ، الكونغو ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، مدغشقر ، ماليزيا ، تونس ، تركيا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ؛

بالنسبة لمشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 : اليمن الديمقراطية ، هنغاريا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

وسوف تشرع الجمعية الآن في التصويت . سنتخذ مقررا حول مشروع القرار A/36/L.31/Rev.1 .

Digitized by UNOG Library

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

Digitized by UNOG Library

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، ساموا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل صوتين ، وامتناع ٢٣ عن التصويت (قرار ٣٦/ ١٢٠ ألف) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أطرح للتصويت مشروع القرار A/36/L.32 . ان الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا واردة في الفقرة الثالثة من تقرير اللجنة الخامسة (A/36/794) .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،

---

* بعد ذلك ابلغت وفود بوتسوانا والكونغو وساموا الامانة بانها كانت تنوى التصويت تأييدا .

Digitized by UNOG Library

لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، شيلي ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل ثلاثة أصوات ، وامتناع ٢٢ عن التصويت (قرار ٣٦/١٢٠ باء) *

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا بوتسوانا والكونغو الامانة انهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أطرح أمام الجمعية مشروع القرار A/36/ L.33/Rev.1 . والآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا واردة في الفقرة ٤ من تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/36/798 . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

Digitized by UNOG Library

الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : كندا ، اسرائيل ، النرويج ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ٢٠ (القرار ٣٦/١٢٠ جيم)*

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف تنظر الجمعية مشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 . وقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار . واذا لم يكن اعتراض سوف أطرح للتصويت الفقرة ٩ من المنطوق . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،

---

* وبعد ذلك أبلغ وفدا بوتسوانا والكونغو الامانة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

Digitized by UNOG Library

لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، بنما ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الارجنتين ، النمسا ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ساحل العاج ، جامايكا ، ليبريا ، المكسيك ، نيوزيلندا ، باراغواى ، بيرو ، البرتغال ، ساموا ، اسبانيا ، السويد ، زائير .

اعتمدت الفقرة ٩ من المنطوق بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل ١٦ وامتناع ٢٦ * .

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا بوتسوانا والكونغو الأمانة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أطرح للتصويت مشروع القرار A/36/L.50/ Rev.1 ككل . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

Digitized by UNOG Library

المعارضون: استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون: النمسا ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، نيبال ، نيوزيلندا ، باراغواى ، البرتغال ، السويد .

اعتمد مشروع القرار ككل بأغلبية ١١١ صوتا مقابل ١٣ وامتناع ٢٠ (القرار ٣٦/ ١٢٠ دال)*.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف تتخذ الجمعية مقررا حول مشروع القرار A/36/L.51 . وقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة ٢ من منطوق القرار . اذا لم يكن اعتراض أطرح الفقرة ٢ من المنطوق على التصويت . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون: افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا بوتسوانا والكونغو الأمانة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

Digitized by UNOG Library

لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، هايتي ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، ساموا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمدت الفقرة ٢ من المنطوق بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل ٢ وامتناع ٢٦ *

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا بوتسوانا والكونغو الأمانة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أطرح للتصويت مشروع القـــرار A/36/L.51 ككل . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيـدون: افغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهوريـــة بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصـر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحاديـة ، غانـا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلنـدا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربيـة الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولنـدا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستـان ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيـبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافـورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويـــد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونـس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات

Digitized by UNOG Library

الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، غواتيمالا ، جامايكا .

اعتمد مشروع القرار ككل بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٤ (القرار ٣٦/١٢٠ هاء)* .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وأخيرا سوف أطرح للتصويت مشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بليز ، بنن ، بوتان ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ،

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا بوتسوانا والكونغو الأمانة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

Digitized by UNOG Library

المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الارجنتين ، جزر البهاما ، بربادوس ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، هايتي ، هندوراس ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، ليبريا ، المكسيك ، نيبال ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سنغافورة ، اسبانيا ، سورينام ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، أوروغواى ، فنزويلا ، زائير .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٢١ وامتناع ٣٦ (القرار ٣٦/ ١٢٠ واو)* .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة للمندوبين الذين يودون تعليل تصويتاتهم .

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا بوتسوانا والكونغو الأمانة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

Digitized by UNOG Library

السيد آدم (الجماهيرية العربية الليبية) : لقد صوّت وفد الجماهيرية العربية الليبية لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.50/Rev.1 . وان هذا التصويت ليس تغييرا في موقف بلادى تجاه القرار ١٨١ (II) (١٩٤٧) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ .

السيد باربوزا دى مدينا (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوّت وفد البرتغال لصالح مشروع القرار A/36/L.31/Rev.1 ولكن لنا بعض التحفظات بشأن بعض أحكام مشروع القرار . وتأييدنا لمشروع هذا القرار ولمشروع القرار A/36/L.32 وغيرهما لا يعني أى تغيير في موقف البرتغال بشأن القرارات المشار اليها في الديباجة .

ويؤسفنا أننا امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 وذلك نتيجة لبعض التحفظات المتعلقة بفقرات معينة من المنطوق وخاصة الفقرة التاسعة .

بينما نؤيد مشروع القرار A/36/L.51 يريد وفد البرتغال أن يعبّر عن تحفظاته بشأن الفقرة الثانية من منطوق القرار التي تدخل استنتاجاتها — في رأيه — في نطاق اختصاصات مجلس الأمن .

السيد توريز (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : فيما يتعلق بمشروع القرار الذى اعتمدناه نود أن نبيّن من جديد موقفنا من قضية فلسطين .

ان العامل الأساسي في المنطقة في رأينا هو أن حل أزمة الشرق الأوسط ومسألة فلسطين ينبغي أن يتم على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ولا سيما قرارات مجلس الأمن . ومن ثم فان هذا يقتضي انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس الشريف ، وكذلك احترام حق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في أن تعيش في سلام في حدود آمنة ومعترف بها . وفضلا عن ذلك ، ان شعب فلسطين له حق مشروع في تقرير مصيره وفي استقلاله القومي .

واستهداءً بهذه المبادئ فقد صوّتنا لصالح مشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 . ولكننا نرفض الأحكام التي تتجاوز بمقتضاها الجمعية العامة الولاية المخوّلة لها في الميثاق كما هو الحال في الفقرة ١٠ من المنطوق من مشروع القرار هذا . فلو كانت هذه الفقرة طرحت للتصويت المنفصل لكنا قد صوتنا ضدها .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بالقرار A/36/L.52/Rev.1 نود أن نكرر بيان موقفنا المبدئي وهو أن امتناعنا عن التصويت مرجعه أننا لا نعترف بأن الجمعية العامة مؤهلة للتشكيك في صلاحية معاهدة أبرمت بموجب القانون الدولي . وأوضحنا في مناسبات مختلفة أننا سوف نؤيد جميع مبادرات السلام التي تقوم على أساس استخدام اجراءات التسوية السلمية التي نصّ عليها ميثاق المنظمة .

وفيما يتعلق بالفقرة الثامنة من منطوق مشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 نود أن نؤكد أننا رغم تأييدنا للنداء الذي يدعو الى اشراك منظمة تحرير فلسطين في المفاوضات على مستقبل الشعب الفلسطيني فاننا نعتقد أن الجمعية العامة ينبغي ألا تمنح هذه المنظمة صفة الممثل الوحيد حتى يمارس شعب فلسطين حقه في تقرير مصيره بحرية .

السيد همفري (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : أتحدث نيابة عن الدول العشر الأعضاء في المجموعة الأوروبية بشأن مشروع القرار A/36/L.32/Rev.1 .

ان الدول العشر ليس لديها اعتراض أساسي على انعقاد المؤتمرات ولكننا نعتقد أن عقد مؤتمر دولي بشأن قضية فلسطين سوف يكون ضروريا لو أن من المحتمل أنه يساعد على احراز تقدم نحو تسوية سلمية عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي . ان الدول العشر تتحفظ على الأسس المقترحة في مشروع القرار بالنسبة لهذا المؤتمر بالذات وعلى اقتراح أن تقوم اللجنة المعنية بممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف بالاعداد له .

لقد صوّتنا لصالح مشروع القرار A/36/L.51 ككل كما فعلنا بالنسبة للقرار المشابه في العام الماضي ، ولكن لدينا تحفظات على الاشارة في الفقرة الثانية من المنطوق الى التهديد للسلم والأمن الدوليين كما أننا نشير الى امتناعنا سابقا في هذه الدورة عن التصويت على القرار ٣٦/١٥ الصادر في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ والذي وردت اشارة اليه في الفقرة الأولى من الديباجة .

السيد بيلاييز (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بلادي قد صوّت لصالح مشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 تأكيدا لتأييدنا الذي أعربنا عنه دائما لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف .

ولكننا نود أن نتحفظ على النص الحالي للفقرة التاسعة من منطوق مشروع هذا القرار .

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 كما فعلنا في العام الماضي عند اعتماد القرار ٣٥/ ١٦٩ باء لأننا نرى أنه يصدر حكما مسبقا ويحد من حق الدول السيادى في الدخول في معاهدات وتوجيه أعمالها نحو التسوية السلمية لمسألة فلسطين . واذ لا نود بأية حال أن نقلل من التأييد المطلق لحق شعب فلسطين في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف يعتقد وفد بلادى أن أى محاولة من جانب الدول أو الأطراف في النزاع للمبادرة بحوار أو مفاوضات في هذا الصدد ينبغي أن تحظى بتأييدنا . ولهذا فان وفد بلادى بروح تستهدف البناء قد صوّت لصالح القرار A/36/L.32/Rev.1 الذى قررت فيه الجمعية العامة أن تعقد مؤتمرا دوليا بشأن مسألة فلسطين تحت رعاية الأمم المتحدة .

السيد شيرمان (الولايات المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوّتت الولايات المتحدة ضد مشروعات القرارات الستة جميعها . ففي رأينا أنها تتسم جميعا بعدم التوازن والظلم والتحيّز ، وما من واحد منها يسهم في تقريب تحقيق الحقوق الفلسطينية المشروعة من الواقع .

لقد عارضنا الدعوة الى مواصلة أنشطة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والوحدة الخاصة بالحقوق الفلسطينية والواردة في القرارين A/36/L.31/Rev.1 ، A/36/L.32 كما فعلنا في الماضي . ان هذين الجهازين السياسيين المتحيزين وجدول أعمالهما المتضمن ، كما شهدنا مؤخرا ، الأنشطة الدعائية المرتبطة " بيوم التضامن الفلسطيني " تقوض بصورة خطيرة كرامة وموضوعية وسلطة الأمم المتحدة المعنوية .

وقد عارضنا كذلك مشروع القرار A/36/L.33/Rev.1 الذى يدعو الى عقد مؤتمر دولي بشأن قضية فلسطين . ان تاريخ المؤتمرات بشأن مشاكل الشرق الأوسط قد علمنا مرارا أنه في حالة عدم وجود اتفاق على القضايا التي يتم التوصل اليها مسبقا بين كل الدول المعنية بما في ذلك الدول العربية فان مثل هذه المؤتمرات مآلها الفشل . ان عقد مثل هذه المؤتمرات لأسباب دعائية فقط دون أى هدف بنّاء أمر خبيث على أقل ما يقال . ولذلك فاننا لا ننظر الى هذا الاقتراح بعقد مؤتمر على أنه مبادرة جادة أو واقعية .

لقد صوّت وفد بلادى ضد مشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 لأنه يدعو الى اقامة دولة فلسطينية وانسحاب اسرائيل غير المشروط من الأراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ . ان مشروع القرار لا يتضمن

Digitized by UNOG Library

أى اشارة الى حق اسرائيل في الاعتراف بها من جانب جيرانها ، وحقها في العيش في سلام كما دعا الى ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لمجلس الأمن ، أو الحاجة الى التفاوض بشأن تسوية لقضية فلسطين . انه نهج متحيز لجانب واحد . انه يعمل ضد تسوية في المنطقة تقوم على أساس العدالة والانصاف لكل من الفلسطينيين واسرائيل .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.51 ، أود أن أؤكد أن الولايات المتحدة مازالت تعتقد أن التدابير من جانب واحد فيما يتعلق بالقدس منذ حرب ١٩٦٧ لا يمكن أن تحكم مسبقا على الوضع النهائي للمدينة ، الذى يمكن أن يحل عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية . لقد نظرنا الى اصدار القانون الأساسي من جانب اسرائيل بشأن القدس في العام الماضي في هذا السياق . وكما قلنا من قبل ، نعتقد أن الوضع النهائي للقدس ينبغي أن يعكس ثلاثة مبادئ أساسية : أولا ، في أى تسوية نهائية ، ينبغي ألا تقسّم القدس على أن يكون هناك انتقال حر بالنسبة الى الأشخاص والسلع . ثانيا ، ينبغي أن يكون هناك وصول حر الى الأماكن المقدسة . ان كلا من الأديان الثلاثة ينبغي أن يكون له دور في حماية أماكنه المقدسة . ثالثا ، الحقوق الأساسية لجميع المقيمين في المدينة ينبغي أن تضمن .

وهناك عناصر في مشروع القرار A/36/L.51 توافق عليها الولايات المتحدة . وقد صوّتنا ضده لأنه يفتقر الى أى اشارة الى الحاجة الى مفاوضات بين الأطراف المعنية بشأن القدس ولأنه يصف الموقف في القدس بأنه يهدد السلم والأمن الدوليين ، وهو وصف يثير موضوع توقيع العقوبات . وموقفنا بالنسبة الى مسألة العقوبات معروف جيدا ولا نستطيع أن نوافق على ادخالها في مثل هذا القرار .

وقد صوّتنا ضد القرار A/36/L.52/Rev.1 لأنه ينتقد ضمنا اتفاقيات كامب ديفيد . وأكرر مرة أخرى ما قاله ممثلو الولايات المتحدة مرات عديدة . هذه الاتفاقيات هي الاطار القائم الوحيد لايجاد تقدم نحو تسوية تفاوضية لمسألة فلسطين على أساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ومن الخطأ أن تهاجم الجمعية العامة معاهدة بين دولتين ذاتي سيادة ، تستهدف ايجاد حل سلمي عادل ودائم عن طريق انشاء اطار لمفاوضات يتوفر فيها حسن النية بين كل الأطراف المعنية . ومن الخطأ المضاعف لهذه الجمعية أن تحاول تقويض عملية تستهدف تسوية لمشكلة فلسطين في حالة انعدام مقترحات واقعية بديلة من جانب أولئك الذين يتكلمون بأعلى الأصوات لشجب منهاج كامب ديفيد .

Digitized by UNOG Library

السيد ريكارديز (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد الأرجنتين صوّت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.50/Rev.1 لأننا نرى أن المبادئ الواردة في ذلك القرار تتفق مع تلك الواردة في القرار ٣٥/١٦٩ ألف وأيضا في القرار ES-7/2 الذى اعتمدته الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التي انعقدت في تموز/يوليه ١٩٨٠ .

وفي نفس الوقت ، يود وفد بلادى أن يؤكد من جديد موقفه وهو أن قضية فلسطين وهي التي تشكل لب الأزمة في تلك المنطقة التي تتسم بعدم الاستقرار المستمر تقتضي حلا عادلا ومنصفا يرتكز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجميع القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ومن ثم ، فاننا نعتقد اعتقادا راسخا أن اتفاقا حقيقيا وعادلا وشاملا ودائما لقضية فلسطين ينبغي أن يقوم على أساس المبادئ والشروط التي اعترفت بها أغلبية أعضاء المجتمع الدولي : أولا ، الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين في تقرير المصير والاستقلال القومي ، ثانيا ، الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، ثالثا ، الانسحاب غير المشروط لاسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ، ورابعا ، ان مدينة القدس الشريف ينبغي أن يكون لها نظام خاص وفقا للقرار ٣٠٣ (د — ٤) .

وأخيرا ، ان وفد بلادى يود أن يتحفظ على الفقرة ٩ من منطوق القرار فيما يتعلق باصدارها للحكم على الجهود الجزئية التي بذلت من أجل احلال السلم والأمن في المنطقة .

السيد كيرجن (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى ، ناقشت هذه الجمعية قضية فلسطين واعتمدت ستة قرارات أخرى لكي تضيفها الى قائمة طويلة حول هذا الموضوع . واذ ننظر الى هذه القرارات فاننا نصطدم بشعور المأساة التي تعكسها لشعوب قد انجرفت في دائرة مفرغة من النزاع . ان هذا الموقف قد أدى بالمنظمة الى اعتماد عدد كبير من الاعلانات والوثائق والقرارات وهياكل أساسية جديدة ، ومشروعات وبرامج عمل .

وبينما نقدّر أن تقديم المعلومات الموضوعية والمحايدة له قيمته فان المشكلة تقتضي قبل أى شيء آخر أن يجتمع كلا جانبي النزاع سويا . ينبغي أن يكون هذا هو الهدف الذى نحاول جاهدين تحقيقه هنا . ومن المؤسف أن هذه الجمعية قد انجرفت في قرارات جدلية من جانب واحد ومناقشات كانت آثارها استمرار المواجهة وليس الحوار .

Digitized by UNOG Library

ومن المفارقات أنه بدلا من الترحيب والتأييد لكامب ديفيد تأييدا قويا ، وهو جهد السلام الجارى الوحيد الذى شاهد طرفين في النزاع في المنطقة يتخذان الخطوات نحو تسوية عادلة ودائمة وشاملة نتوق اليها جميعا ، فان الجمعية قد ندد ت بجهد السلام هذا مرارا .

لقد فعلت ذلك اليوم مرة أخرى باعتماد مشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 . ونوافق على فكرة أساسية تكمن وراء هذا القرار ، ألا وهي ينبغي مشاركة شعب فلسطين في أى مسعى من أجل ايجاد تسوية لقضية فلسطين . لقد ناد ينا د وما بأن جميع الأطراف المعنية ينبغي أن تشارك في أى تسوية تفاوضية لهذه المشكلة . ومع ذلك ، نعتقد أنه من قصر النظر أن نستبعد ــ كما يتضمن القرار ذلك ــ الجهود التي تجرى في اطار اتفاقيات كامب ديفيد من أجل ارساء الأساس لتسوية شاملة . ولهذا السبب فقد صوّتنا ضد مشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 .

ان حكومتي قد نادت بأن الاسرائيليين والفلسطينيين لهم الحقوق المشروعة والمصالح التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في أية تسوية . ان اسرائيل مثل سائر الدول لها الحق في أن تعيش في حدود آمنة ومعترف بها وكذلك حقها في أن تكون موضع قبول تام من جانب جيرانها . ان الفلسطينيين أيضا لهم حقوق مشروعة بما في ذلك حقهم في وطنهم في اقليم محدد بوضوح وهو الضفة الغربية وقطاع غزة . ومع ذلك ، شروط التسوية ينبغي ألا تكون بمثابة حكم مسبق اذا كان لنا أن نحقق مفاوضات ناجحة من أجل سلام عادل ودائم ، ومن ثم فقد صوّتنا ضد مشروع القرار الشامل A/36/L.50/Rev.1 ، الذى في رأينا يتنافى مع أساس تسوية تم وضعها بمشقة في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

تؤيد حكومة بلادى المبادئ الواردة في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) ولذلك فاننا نتطلع الى انسحاب اسرائيل في نهاية المطاف من الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية . وكما أوضحت حكومتي في العام الماضي أننا لا نعترف بسلامة ضم اسرائيل للقدس الشرقية والتي هي بمثابة حكم مسبق على نتائج تسوية شاملة بشأن هذا الجانب . ومن ثم ، فاننا نواصل تأييدنا بشدة للاتجاه الأساسي للقرار A/36/L.51 . ولا يمكننا أن نوافق على العنصر الجديد في الفقرة الثانية من منطوق القرار حيث أنه يعتبر خرقا لصلاحيات مجلس الأمن التي حددت في ميثاق الأمم المتحدة . ان هذا الجهاز وحده له الولاية لتحديد ما يشكل "تهديدا للسلم والأمن الدوليين" . ومن ثم ، فقد امتنعنا عن التصويت على هذه الفقرة بالذات ، بينما أيدنا القرار ككل .

Digitized by UNOG Library

أخيرا ، فاننا نتساءل — في هذه الآونة — عن الغرض من مؤتمر دولي بشأن قضية فلسطين وهو الذى دعا اليه مشروع القرار A/36/L.33/Rev.1 . فأيا كانت أهدافه ، فانه سوف يتطلب تكاليف اضافية واننا نشك فيما اذا كان هذا المؤتمر الذى يقوم على أساس القرار ES-7/2 يمكن أن يسهم بأى شيء في حل المشكلة الأساسية التي ذكرتها في بداية كلمتي ألا وهو جمع الأطراف المعنية سويا للتفاوض من أجل تسوية لخلافاتها . ومن ثم ، فان وفد بلادى قد صوّت ضد هذا القرار .

السيد هيمر (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف حكومة السويد لا يزال يقضي بأن حلا للصراع في الشرق الأوسط ينبغي أن يفي بمبدأين أساسيين ، حق اسرائيل في أن تعيش في حدود آمنة ومعترف بها ، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الحق — اذا ما أراد — في انشاء دولة مستقلة . ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) رغم أنهما غير كاملين ، وأنهما مازالا يشكلان أساس حل سلمي . وبالتالي ، فاننا نرى أن حلا عادلا للمشكلة الفلسطينية شرط ضرورى لتحقيق سلم دائم في المنطقة .

ولذلك ، وللأسف فان وفد بلادى قد وجد مع ذلك أن أغلب القرارات التي اعتمدتها هذه الجمعية توا والتي تتعلق بقضية فلسطين قد صاغتها أيدى مقدمي المشروعات بطريقة جعلتنا عاجزين عن تأييدها . وكما تبدو لنا فان هناك افتقارا الى توازن هذه النصوص كما أن بعض الصيغ قد جاء قاطعا ، وبصفة خاصة فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 لهذا السبب ، وأيضا نظرا لبعض التحفظات على الفقرة (٩) من المنطوق . وقد صوّتنا ضد مشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 لأنه يحتوى على صيغة لا يمكن أن نؤيدها . ولقد أيدنا مشروع القرار A/36/L.51 على الرغم من اعتراضنا الشديد على الفقرة الثانية من منطوق هذا القرار . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.33/Rev.1 يرى وفد بلادى أنه ينبغي على الأطراف أن تتفق على المفارضات والاجراءات التي سوف تتبع في هذه المفاوضات . لذلك ، فاننا نعتقد أن اتخاذ مقرر الآن بعقد مؤتمر دولي على الأسس المنصوص عليها من غير المحتمل أن يؤدى الى نتائج ايجابية . لقد امتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع القرار هذا وكذلك على مشروعات القرارات الأخرى التي لم أذكرها على وجه التحديد .

Digitized by UNOG Library

السيد كولبي (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : ترى حكومة النرويج أن حلا عادلا ودائما في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتوصل اليه ما لم تسو قضية فلسطين . ان الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين بما في ذلك حقهم في تقرير المصير ينبغي الاعتراف بها وتطبيقها . وان حل مشكلة فلسطين لا يمكن التوصل اليه الا في اطار تسوية تفاوضية تعترف بحق اسرائيل في أن تعيش في حدود آمنة معترف بها . وان تسوية تفاوضية تتطلب تنازلات من كلا الجانبين . مع ذلك ان القرارات التي اعتمدت منذ قليل تحكم مسبقا على بعض المسائل الحرجة التي ينبغي — في رأينا — أن تحل من خلال التفاوض باشتراك جميع الأطراف المعنية . كما أننا نرى أن مشروعات القرارات لا تعكس المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تكون أساسا لتسوية شاملة في الشرق الأوسط بصورة متوازنة .

لا تزال حكومة النرويج تعتقد اعتقادا راسخا أن حلا سلميا ينبغي أن يقوم على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

السيد بيزا اسكلانتي (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد كوستاريكا — تمشيا مع موقفه الذي أعرب عنه أكثر من مرة بشأن قضية فلسطين — قد صوّت لصالح مشروعات القرارات A/36/L.31/Rev.1 ، A/36/L.33/Rev.1 ، A/36/L.51 التي لا نجد مزيدا من التعليق على فحواها بالاضافة الى ما سبق أن قلناه بشأن مشروعات القرارات المماثلة . والتي يعتبر بعضها مشابها لتلك التي أصدرتها الجمعية السابقة .

فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.52/Rev.1 فان وفد بلادي يود الاعراب عن وجهات نظره الأكيدة بأن تصويته لصالح هذا المشروع يجب أن يفسّر على أن أي نص يفتقر الى الصلاحية النظرية ووسائل التطبيق الفعالة في أي اتفاق أو معاهدة ، هو ذلك النص الذي يدعي حق التصرف في مستقبل الشعب الفلسطيني دون مشاركة ذلك الشعب أو دون مشاركة المنظمة التي اعترف المجتمع الدولي الممثل هنا بأنها الممثل لذلك الشعب . ان تلك الاتفاقات أو المعاهدات سوف تفتقر وهي حقا تفتقر الى الصلاحية والى الوسائل العملية مادامت تحاول التصرف في مصير شعب نعترف بشخصيته وبحقوقه ، كما نعترف أيضا بشخصية وبحقوق شعب اسرائيل وجميع شعوب العالم .

Digitized by UNOG Library

مع ذلك ، فان تصويتنا لصالح مشروع القرار ينبغي ألا يفسّر ولا يمكن أن يفسّر بمعزل عن الفحوى المحدد لمشروع القرار هذا ، مادام وفد بلادى لن يستنكر ، بل على العكس ، سوف يمتدح ويواصل امتداح أى اتفاق أو معاهدة ترمي الى اقرار السلام بين دولتين أو أمتين أو أكثر ، وبشكل محدد فانه يمتدح مقررات كامب ديفيد لأنها ترمي الى دعم السلم بين مصر واسرائيل .

فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.50/Rev.1 ، فان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت عليه لأنه حتى على الرغم من أننا نشارك في المبدأ الذى وراءه باعتباره يتجه الى التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال واستعادة أرضه ويكرر التزام اسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة ، ويعيد التأكيد على مبدأ أن حلا عادلا ودائما لقضية فلسطين لن يمكن التوصل اليه ما لم توضع في الاعتبار جميع العوامل وما لم تشارك فيه جميع الأطراف المعنية — وبشكل أكثر تحديدا — شعبا اسرائيل وفلسطين . ان امتناعنا عن التصويت يستند الى حقيقة أن مشروع القرار الذى اعتمد توا يفتقر الى التوازن المطلوب ، لأنه يؤكد على الحقوق وعلى المشاركة بالنسبة لطرف واحد ، ويغفل الاشارة الى حقوق ومشاركة الطرف الآخر ، كما أنه يؤكد تماما على بعض القرارات السابقة الصادرة عن هذه الجمعية وعن مجلس الأمن ولكنه يغفل قرارات أخرى ذات أهمية مثل القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لمجلس الأمن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : طلب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية أن يلقي بيانا ، وانني أعطيه الكلمة .

السيد طرزى (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : اليوم ، يوم حقوق الانسان ، وقد أكدت هذه الجمعية بوضوح على حقوق الانسان للشعب الفلسطيني ، كما حدث في عملية التصويت التي شهدناها . وانني أود أن أزجي الى أعضاء الأمم المتحدة — حتى أولئك الذين لم يصوتوا بالايجاب — امتناننا لتأييدهم المتزايد دائما لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف ، وذلك بأن يعود الفلسطينيون الى وطنهم وممتلكاتهم وبأن يعيشوا

Digitized by UNOG Library

في سلم ويمارسون حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير وأن يقيموا دولتهم المستقلة ذات السيادة في وطنهم فلسطين .

لقد دعيت منظمة التحرير الفلسطينية الى هنا كممثل للشعب الفلسطيني ، وأعتبر الشعب الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد . هذه هي ارادة الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بالتمثيل .

Digitized by UNOG Library

ونود أن نكرر شكرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ونود ان نعرب عن خالص املنا في أن اللجنة سوف تستمر في جهودها المخلصة لنشر تلك الحقوق وشرحها والدفاع عنها .

ان استثمار ملايين قليلة من الدولارات يعد استثمارا من أجل السلام انه استثمار لمنع نفقات تبلغ العشرات والمئات من الملايين من الدولارات التي تنفق على قوات حفظ السلم التي تبعث بها وتنشرها منظمة الأمم المتحدة نتيجة الأعمال العدوانية المستمرة لاسرائيل والارهاب الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية .

ان منظمة التحرير الفلسطينية وهذه الجمعية الموقرة أكدتا على صلاحية الأمم المتحدة في التدخل عندما توطأ حقوق الشعوب بالأقدام رغم الشعار الزائف " العمل من أجل السلام " . ان اتفاقية كامب ديفيد ليست عملية تؤدى الى السلام ، والزمن افضل شاهد على انها عملية تؤدى الى تفاقم الوضع . ان السلم لا يمكن أن يتحقق ، وأن هذه الجمعية لن تسمح بتحقيق سلام هش على حساب انتهاك حقوق الشعوب .

وأخيرا ، ان منظمة التحرير الفلسطينية تود أن تؤكد على أننا نشعر بالتشجيع نتيجة الدعم الواضح الذى ظهر هنا ، وأننا سوف نواصل الكفاح من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال السلام في فلسطين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من نظر البند ٣١ من جدول الأعمال * .

مواصلة نظر البند ٣٦ من جدول الأعمال

مسألة ناميبيا

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/36/24) ؛

---

* تولى الرئاسة السيد ليفوايلا (بوتسوانا) نائب الرئيس .

Digitized by UNOG Library

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/36/23 (الجزء الرابع) ، وA/AC.109/653 ، A/AC.109/656 وA/AC.109/660) ؛

(ج) تقرير الأمين العام (A/36/696 وAdd.1) ؛

(د) مشاريع قرارات (A/36/L.23/Rev.1 و A/36/L.24 الى A/36/L.28) ؛

(هـ) تقرير اللجنة الخامسة (A/36/815) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية قد اختتمت مناقشة هذا البند في الاجتماع الحادى والسبعين للجمعية العامة الذى عقد يوم الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر .

وسأعطي الآن الكلمة للممثلين لتقديم مشروعات القرارات بشأن هذا البند .

سأعطي الكلمة الى مندوب نيجيريا لتقديم مشروع القرار A/36/L.23 .

السيد فافورا (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ تولي المهمة التاريخية وهي حماية الحقوق والمصالح المشروعة لشعب ناميبيا التزم مجتمع الأمم بأن يحقق الانسحاب غير المشروط لجنوب افريقيا من ناميبيا والممارسة المبكرة من قبل شعب الاقليم لحقوقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا المتحدة .

وبعد الرفض الصارخ لجنوب افريقيا لتنفيذ خطة الأمم المتحدة في كانون الثاني /يناير من هذا العام استعرض المجتمع الدولي مسألة ناميبيا في محافل مختلفة بما في ذلك الدورة العادية السادسة والثلاثون للجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية لتحرير افريقيا في أروشا من ١٩-٢٣ من كانون الثاني /يناير ١٩٨١ والدورة العادية السادسة والثلاثون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية التي انعقدت في اديس أبابا في ٢٣ شباط/فبراير حتى ١ آذار/مارس ١٩٨١ ، ومؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز في نيودلهي من ٩-١٣ شباط/فبراير ١٩٨١ ، والدورة الخامسة والثلاثون المستأنفة للجمعية العامة التي انعقدت في نيويورك من ٢-٦ آذار/مارس ١٩٨١ ، والاجتماع الوزارى غير العادى لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا في الجزائر من ١٦ - ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، ومجلس الأمن من ٢١ - ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨١ مع المشاركة التي لم يسبق لها مثيل من قبل ١٩ وزيرا للخارجية من افريقيا ومن حركة الدول غير المنحازة ، والمؤتمر

Digitized by UNOG Library

الدولي الخاص بفرض عقوبات على جنوب افريقيا الذى انعقد في باريس في الفترة من ٢٠-٢٧ أيار/مايو ١٩٨١ ، والدورة العادية السابعة والثلاثون لمنظمة الوحدة الافريقية التي انعقدت في نيروبي من ١٥-٢١ حزيران/يونيه ١٩٨١ ودورة القمة الثامنة عشرة لمنظمة الوحدة الافريقية التي انعقدت في نيروبي من ٢٤-٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، ومجلس الأمن الذى انعقد من ٢٨-٣١ آب/اغسطس ١٩٨١ ، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الخاصة الثامنة التي انعقدت في الفترة من ٣ - ١٤ من أيلول/سبتمبر ١٩٨١ .

في تلك المحافل جميعها شجب المجتمع الدولي نظام بريتوريا لرفضه الدائم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، ولأعماله العدوانية المتكررة ضد دول المواجهة ولا سيما ضد انغولا ، وطالب مجلس الأمن بأن يفرض على وجه السرعة عقوبات اجبارية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان الامتثال الفورى من جانب بريتوريا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا .

ان بحث مسألة ناميبيا في الأمم المتحدة قد حظي دوما بالاعراب التلقائي والواسع النطاق عن تضامن المجتمع الدولي في رغبته لوضع حد في اسرع وقت ممكن للاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب جنوب افريقيا .

واذ نأخذ في الاعتبار ما ذكرته آنفا ، ونيابة عن أكثر من خمسين دولة ، يتشرف وفد بلادى اليوم بصفته عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومشتركا في تقديم مشروعات القرارات الستة بشأن مسألة ناميبيا أن أتقدم بأحد مشروعات القرارات الستة التي قدمت هذا العام للجمعية العامة وعنوانه " الموقف في ناميبيا الناجم عن الاحتلال غير الشرعي للاقليم من جانب جنوب افريقيا " .

ان عنوان مشروع القرار هذا يشير الى موضوعه ونطاقه . ولقد دعينا لنعرب عن آرائنا في موقف استعمارى وحالة احتلال غير مشروع لا تزال قائمة رغم عدة مقررات للأمم المتحدة والاعلانات الخاصة بتصفية الاستعمار ، ورغم القرارات المحددة التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذه المسألة ورغم فتوى محكمة العدل الدولية التي أوضحت أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير مشروع .

Digitized by UNOG Library

وعبر السنوات القليلة الماضية أصبح من الواضح بكل جلاء أن تدابير الضغط والقمع والأسر والاعتقال التعسفي والتعذيب والعقوبات الجماعية وغيرها من وسائل التخويف لم تعد تستطيع ان تخضع شعبا أصبح واعيا بموقفه ويتوق الى تحقيق الاستقلال والحرية والعدالة والتقدم الاجتماعي . والواقع أنه عن طريق التواطؤ والمجاملة لا تألو بعض الدول الامبريالية جهدا في الاستفادة من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لجنوب افريقيا ، والتواطؤ مع هذه الدول يحاول النظام العنصري لجنوب افريقيا ادامة قبضته بوسائل أخرى . فهو يقوم بتطوير قدرته في مجال الأسلحة النووية بغية زيادة قوتها العسكرية ، ومن ثم تنصيب نفسه طرفا في أية مناقشة تتعلق باقليم الجنوب الافريقي .

ولم يكتف النظام العنصري بمواصلة وتكثيف استغلاله للموارد الطبيعية والبشرية لهذا الاقليم الدولي ، بل يعمل أيضا على احكام قبضته على ناميبيا وسحق الكفاح المشروع الذي يخوضه شعب ناميبيا البطل برئاسة منظمة سوابو بغية تحقيق حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني الفعلي .

ان المبادئ التي نود أن نؤكدها من جديد تتعلق قبل كل شيء بالحق غير القابل للتصرف لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال الوطني وذلك في نطاق ناميبيا المتحدة . كما تتعلق بشرعية الكفاح المسلح الذي يخوضه هذا الشعب ضد الاحتلال غير الشرعي لأقليم دولي . ولذلك ، فاننا نهيب بجميع البلدان أن تمنح جميع المساعدات اللازمة سواء السياسية أو الدبلوماسية أو المادية لسوابو من أجل ضمان نتائج ناجحة لهذا الكفاح . ان مشروع القرار يؤكد أيضا أن الأطراف الشرعية الوحيدة في النزاع في ناميبيا هي جنوب افريقيا التي تحتل دون وجه حق هذا الاقليم وتقوم بالعدوان ضد الشعب ، ومن ناحية أخرى شعب ناميبيا تحت زعامة سوابو الذي تؤيده الأمم المتحدة التي تضطلع بمسؤولية مباشرة عن الاقليم حتى الاستقلال .

ان مشروع القرار يؤكد من جديد أن خليج والفيس والجزر الساحلية لناميبيا جزء لا يتجزأ من ناميبيا .

ان التدابير التي اتخذها نظام الاحتلال غير الشرعي تستهدف التصفية الجسدية لاعضاء سوابو وتقويض حركتها . ان مشروع القرار يطالب اذن جنوب افريقيا بأن تقدم حسابا عن جميع اهالي ناميبيا المفقودين وأن تفرج عن الاحياء منهم . وتعلن أن جنوب افريقيا سوف تكون مسؤولة عن أية

Digitized by UNOG Library

اضرار ، لتعويض الضحايا وأسرهم والحكومة القانونية المقبلة لناميبيا المستقلة عن الخسائر التي نزلت بها . وعلاوة على ذلك ، ان مشروع القرار يشجب تواطؤ الحكومات في بعض الدول الغربية مع جنوب افريقيا وتدعوها الى الاحجام عن امداد نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا — عن طريق مباشر أو غير مباشر — بالمنشآت التي قد تمكنه من أن ينتج اليورانيوم والبلوتانيوم وغيرهما من المواد النووية والمفاعلات أو المعدات العسكرية .

كما أن مشروع القرار يتناول عدم الاعتراف بأى نظام قد يفرض تحديا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) . وأن أية ترتيبات سياسية تستهدف مواصلة السلب المنتظم للموارد الطبيعية للاقليم ينبغي أن يتم شجبها . ان تحدى جنوب افريقيا للأمم المتحدة واحتلالها غير المشروع لأقليم ناميبيا وحرب القمع ضد شعب ناميبيا وأعمالها العدوانية الدائمة التي تشنها من القواعد في ناميبيا ضد الدول الافريقية المستقلة وسياسة الفصل العنصرى وتطويرها للأسلحة النووية الذى يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين ، هي أيضا موضع شجب . اننا في المجلس نعتقد أنه قد تمت تلبية الشروط اللازمة لتنفيذ الاحكام التنفيذية للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان الفقرة الأخيرة من منطوق مشروع القرار تتضمن نداء رسميا موجها الى مجلس الأمن لينعقد على وجه السرعة لفرض عقوبات شاملة واجبارية ضد جنوب افريقيا بغية اجبارها على الانسحاب من الاقليم .

ان مشروع القرار الذى يحلل بدقة الحقائق التي ينطوى عليها الموقف في ناميبيا ويدعو الى تعبئة عامة ضد نظام جنوب افريقيا ، مطروح الآن على هذه الجمعية . ونعتقد أنه جدير بالاعتماد من جانب الأغلبية الساحقة وأنه يعكس توافقا واسع النطاق في الآراء بشأن هذه المسألة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن اعطي الكلمة لممثل الجزائر لتقديم مشروع القرار A/36/L.24 .

السيد عرابه (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفدى يشرفه كعضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وكأحد مقدمي جميع مشروعات القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا ، أن يتحدث باسم الـ ٤٦ دولة التي قدمت مشروع القرار A/36/L.24 المعنون "اجراءات تتخذها الدول الأعضاء لنصرة ناميبيا" .

Digitized by UNOG Library

ومشروع القرار اذ يقتبس الكثير من قرار السنة الماضية وكذلك من القرار الذى اعتمد في الدورة الثامنة الخاصة للجمعية العامة ، يعرض الاجراءات المحددة التي نستطيع بها تنظيم العمل الجماعي للمجتمع الدولي ضد جنوب افريقيا .

ونظرا الى تعنت جنوب افريقيا واصرارها على رفض جميع نداءات الأمم المتحدة ، يقترح مشروع القرار عزل هذا النظام على الصعيد الاقتصادى والسياسي والثقافي والعسكرى .

أولا ، ان مشروع القرار يدعو جميع الدول الى قطع جميع العلاقات التجارية مع جنوب افريقيا ، ووقف أية استثمارات في جنوب افريقيا وفي ناميبيا ، وانهاء أية عقود ابرمت مع هذا النظام . وهو يجدد النداء الى جميع الدول بأن تطبق أحكام المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا وذلك باتخاذ الاجراءات التشريعية والتنفيذية اذا تطلب الأمر ذلك .

يعيد مشروع القرار النداء الى جميع الدول بأن تنفذ الحظر الكامل للنفط وان تعزز حظر الأسلحة على جنوب افريقيا . ويشمل هذا النداء بصفة خاصة حظر بيع النفط والمنتجات النفطية الى هذا النظام والى ناميبيا المحتلة . هذا الاجراء يواكبه حظر أية أنشطة تهدف الى التنقيب عن النفط في هاتين المنطقتين .

Digitized by UNOG Library

وفي نفس الوقت ، ان مشروع القرار يطلب الى جميع الدول أن توقف فورا امداد جنـــوب افريقيا بالأسلحة والأجهزة من كل نوع . وأخيرا ، ان مشروع القرار يشير الى بعض التدابيـــر القانونية التي تدعى الدول الأعضاء الى اتخاذها بصورة فردية لرفض أى تمثيل لناميبيا من قبـــل جنوب افريقيا على مستوى المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف .

ومن الأحكام الأخيرة في مشروع القرار الطلب الى جميع الدول الأعضاء أن تقدم تقارير الـى الأمين العام ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن الاجراءات التي قررتها لضمان تنفيذ مشروع القـرار هـــذا .

وفي التوصية بهذه التدابير أراد المشتركون في تقديم مشروع القرار فقط تنفيذ الأحكـــام التي اتخذت الأمم المتحدة قرارا بشأنها بالفعل في مناسبات سابقة لضمان عزل النظام العنصـــرى لجنوب افريقيا . وقد شعر المشتركون كذلك بأن هذا سلاح فعال لالزام ذلك النظام بالانصيـــاع الى أوامر المجتمع الدولي . وهنالك مشاركة واسعة في هذه المشاغل ، ولذلك فمن الطبيعـي أن يحظى مشروع القرار بتأييد الجميع . وهذا نداء يتقدم به المشتركون في تقديم مشروع القرار ، نـداء أود أن أقدمه نيابة عنهم .

السيد كريشنان (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أقدم مشروع القـرار الوارد في الوثيقة A/36/L.25 نيابة عن المشتركين في تقديمه بشأن "برنامج عمل مجلس الأمـــم المتحدة لناميبيا" . ويسعى مشروع القرار الى تخويل مجلس ناميبيا الاستمرار في النهوض بولايته طبقا للقرار ٢٢٤٨ (د - ٥) للجمعية العامة . ورغم أن المجلس لم يكن قادرا حتى الآن على تحقيـــق هدفه النهائي وهو انجاز انسحاب الاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا من ناميبيا ، فانه قد نهـض بعمل جدير بالثناء في مجال تعزيز قضية ناميبيا على المستوى الدولي وتدريب الناميبيين بغيـــة تمكينهم من تحمل مسؤوليات اقامة دولتهم . وفضلا عن ذلك ، فان مجلس ناميبيا يحافظ على مصالـح ناميبيا بتمثيلها في المنظمات والمؤتمرات الدولية باعتباره السلطة الادارية الشرعية للاقليم حـــتى الاستقلال . ويستحق المجلس تأييد وتشجيع جميع أعضاء المجتمع الدولي حيث أنه يتبنى قضيـــة الأمم المتحدة ، قضية الشعب المضطهد في ناميبيا .

Digitized by UNOG Library

وكان هناك بعض النقد القائل بأن القرارات التي أعدها المجلس غير عادلة وغير مساعـدة وغير واقعية . والواقع أن هذه القرارات تتضمن فقط بيانات أعدتها فعلا الجمعية العامة أو منظمة الوحدة الافريقية أو مجلس ناميبيا خلال السنة الأخيرة على اثر انهيار محادثات جنيف وفشل مجلس الأمن في التصدى للموقف .

ويرى وفدى أن هذه البيانات انعكاس للاحباط الذى يشعر به المجتمع الدولي ازاء الاخفاق في المفاوضات الرامية الى تطبيق خطة الأمم المتحدة . وليس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا طرفا في هذه المفاوضات . ويغتبط وفدى ان يلاحظ من بيان الدول الغربية الخمس في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، أن الاستجابة الأولية الـى جهودها الحالية كانت مشجعة . ويحدونا الأمـل في أن تؤدى هذه الجهود الى الاسراع بتطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن ينبغي الحذر لضمان أن جنوب افريقيا لن تستخدم المفاوضات كمجرد ستار للقيام بتنفيذ مخططاتها بشأن ناميبيا .

السيد تانـك (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني ، بالنيابة عن المشتركيـن في تقديم مشروع القرار هذا ، أن أقدم الى الجمعية العامة مشروع القرار A/36/L.26 المعنـون " اجراءات تتخذها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بناميبيا" .

ويعتقد وفد بلادى أنه على الرغم من المقاومة الشرسة لجنوب افريقيا لوضع حد لاحتلالهـا غير الشرعي لناميبيا ، فان اليوم الذى سنعلن فيه استقلال ناميبيا التام عندما تتبوأ مكانها المشروع في الأمم المتحدة كعضو كامل قد اقترب . ومن أهم النواحي التي تتصل بجهودنا الدائبة في هـذا الصدد تأمين العضوية الكاملة لناميبيا الممثلة من قبل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الوكـالات المتخصصة والمنظمات والمؤتمرات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة ، بحيث أن المجلس باعتباره السلطة القائمة بالادارة في ناميبيا يستطيع أن يشارك في أنشطة هذه الوكالات والمنظمات الأخرى . هذا هو الهدف الرئيسي لمشروع القرار هذا .

ويطلب مشروع القرار أيضا أن تمنح مثل هذه الوكالات المتخصصة جميعا لناميبيا اعفاء من نصيبها خلال كل الفترة التي كان يمثلها فيها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ومن جهة أخرى ، تضمن المشروع طلبا الى جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤتمرات للتحقق من حماية حقوق ومصالـح

Digitized by UNOG Library

ناميبيا ، ودعوة ناميبيا ، من خلال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الى الاشتراك كعضو كامل كلما كانت له مصلحة في ذلك . وفي هذا الصدد ، يتضمن المشروع طلبا موجها الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنح ناميبيا صفة العضوية الكاملة .

وأود أن أشير هنا الى أن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا هو الآن عضو كامل في منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة اليونسكو ومنظمة الأونكتاد ومنظمة اليونيدو ، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار . كما أنه عضو منتسب في منظمة الصحة العالمية . وقد مكن مثل هذا التمثيل للمجلس من تعزيز مصالح وتطلعات شعب ناميبيا من أجل استقلال حقيقي في المؤتمرات الدولية والوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى . والواقع ، أن هذا المشروع يعبر عن تقدير الجمعية العامة للوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة لناميبيا ، والى صندوق الأمم المتحد لناميبيا ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا والى برنامج الأمة ، ويطلب الى هذه المنظمات أن تعطي الأولوية في تخصيص الأموال للمساعدة المادية لشعب ناميبيا . كما يتضمن مشروع القرار بعض الأحكام المتعلقة بوضع برنامج للتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومجموعات الدعم لتكثيف النشاط الدولي تعزيزا لقضية كفاح التحرر للشعب الناميبي .

وكما نرى ، فان هذا المشروع يتعلق بناحية هامة من نواحي المسؤولية التي اضطلعت بها الجمعية العامة ازاء ناميبيا حتى تمارس حقها في تقرير المصير والاستقلال التام .

وبالنيابة عن المشتركين في تقديم المشروع ، أود أن أعبر عن أملي في أن يحظى المشروع بالموافقة التامة للجمعية العامة .

السيد ستراسيفيك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : من دواعي شرفي وامتناني أن أقدم مشروع القرار المعنون "نشر معلومات عن ناميبيا" الوارد في الوثيقة A/36/L.27 نيابة عن الدول الـ ٥ ٥ التي اشتركت في تقديمه .

لقد كان الدافع من وراء صياغة هذا المشروع ، كما يتبين من الديباجة ، الحاجة الملحة الى تعبئة الرأي العام العالمي بصورة مستمرة لتقديم المساعدات الفعالة الى شعب ناميبيا لتحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال في ناميبيا متحدة ، ولتكثيف نشر المعلومات عن كفاح التحرر الذي يشنه شعب ناميبيا بقيادة سوابو .

Digitized by UNOG Library

ولتحقيق هذا الهدف ، يطلب الى مجلس ناميبيا أن ينظر في الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة نشر المعلومات المتعلقة بناميبيا . كما أنه مطلوب من الأمين العام أن يتحقق من ان الادارة العامة للاعلام للأمم المتحدة تتبع في سياستها العامة الخطوط التوجيهية السياسية التي أعدها مجلس ناميبيا ، وتساعد على سبيل الأولوية في تنفيذ برنامج نشر المعلومات .

Digitized by UNOG Library

يحتوى مشروع القرار على مقرر بالقيام بحملة دولية لدعم قضية ناميبيا . ولهذا الغرض فان المجلس مطلوب منه أن يعد برنامجا لأنشطة نشر المعلومات بما في ذلك اعداد ونشر المواد والبرامج الاذاعية ، واعداد مواد الدعاية من خلال الاذاعة والتلفزيون ، والاعلان في الصحف والمجلات وعدد من الأنشطة الأخرى التي تستهدف تعزيز استقلال ناميبيا ، وزيادة الوعي العام بالأنشطة التي تعرقل هذا الهدف .

وبالاضافة الى ذلك ، يتضمن هذا المشروع بعض الأحكام التي تستهدف تعزيز التعاون مع ادارة الاعلام العام مع مجلس ناميبيا . وكذلك طلبا موجها الى المجلس لمواصلة احاطة المؤسسات الأكاديمية والسياسية وقادة وسائل الاعلام ، والذين يوجهون الرأى العام علما بكفاح شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا .

ومطلوب من الدول الأعضاء أيضا أن تذيع البرامج ونشر المواد حول الوضع في ناميبيا ،وأن تحتفل بيوم ناميبيا ، وأن تعلن عنه . ان اصدار طوابع البريد الخاصة حول ناميبيا من قبل الدول الأعضاء والأمم المتحدة من الاجراءات التي تم النظر فيها .

ان نشر المعلومات عن ناميبيا يمثل ناحية هامة للجهود الشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق حرية واستقلال ناميبيا . وعلى الرغم من سنوات طويلة من الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، ليس الجمهور في بعض البلدان على وعي كاف بطبيعة المشكلة الحقيقية ، ومدى معاناة شعب ناميبيا ، وكذلك شعوب دول خط المواجهة التي تقع باستمرار ضحية الهجوم الذى يشنه النظام العنصرى لجنوب افريقيا . ان وسائل اعلام بعض البلدان اما انها لا تنشر المعلومات الكافية عن مشكلة ناميبيا ، أو أنها تنشر معلومات متحيزة وفقا للمصالح السياسية المحددة . ولذلك ، فقد أصبح من الهام للأمم المتحدة أن تسعى من أجل تدفق المعلومات بصورة مستمرة على الجماهير عن النواحي المختلفة لمسألة ناميبيا . يستهدف مشروع هذا القرار تحقيق هذا الغرض وأوصي باعتماده .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل فنزويلا الى تقديم مشروع القرار A/36/L.28 .

Digitized by UNOG Library

السيد سورنسن موسكيرا (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : انه ليشرفني أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.28، وعنوانه " صندوق الأمم المتحدة لناميبيا " .

ومنذ انشاء الصندوق في عام ١٩٧١ أصبح جهازا هاما لمساندة شعب ناميبيا في كفاحه من أجل تقرير المصير ، وتحقيق الحرية والاستقلال .

وفي هذا العام بلغت التبرعات لهذا الصندوق ٤ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار بفضل التبرعات لكثير من الدول .

وكعضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، نجد أن هذا الموقف يبعث على الرضا العميق ، وبزيادة أنشطة الصندوق شعر بالحاجة الى توجيه موارده عن طريق ثلاثة حسابات : الحساب العام الذى يخدم الأنشطة العامة للصندوق ، وحساب برنامج المواطنة لناميبيا وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا . والحساب العام مسؤول أيضا عن الوضع المالي لحسابي برنامج المواطنة لناميبيا ، ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا .

يتعلق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.28 بالأنشطة العامة للصندوق ، وأنشطة برنامج المواطنة ، والمعهد .

ان مقرر انشاء صندوق الأمم المتحدة لناميبيا جاء استجابة الى طلب وجهه مجلس الأمن الى الجمعية العامة في قراره ٢٨٣ (١٩٧٠) ، والتزام المجتمع الدولي نحو شعب ناميبيا لمساعدة الناميبيين الذين يعانون من الاضطهاد على يد النظام العنصرى لجنوب افريقيا ولتمويل برنامج تعليم وتدريب شامل للناميبيين مع التركيز بصفة خاصة على المسؤوليات التي سيدعى الناميبيون الى تحمّلها في الاقليم . وبناء على ذلك ، فان الأنشطة العامة للصندوق تستهدف بصفة رئيسية تقديم المساعدة في مجالات التعليم والمجتمع والاغاثة . وفي مجال التعليم تلبي هذه المساعدة احتياجات التعليم الابتدائي والثانوى والتعليم العلاجي والتدريب المهني والتعليم الجامعي . ويدرس الآن ١٢٣ ناميبيا بمنح دراسية يوفرها الصندوق . وفي المجال الاجتماعي توفر الرعاية الطبية والصحية وتوجد برامج غذائية وبرامج لتحسين الأحوال الاجتماعية . كما أن الصندوق يساعد اللاجئين من ناميبيا .

Digitized by UNOG Library

ان مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية يلاحظ تقرير المجلس الخاص بالصندوق ويوافق على النتائج والتوصيات التي يتضمنها . كما أنه يعبّر عن التقدير لكل من قدّم التبرعات للصندوق ويدعو الأمين العام ورئيس المجلس الى توجيه نداء الى الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية للتبرع بسخاء للصندوق . ان مشروع القرار يعبّر أيضا عن التقدير للوكالات المتخصصة على مساعدتها للناميبيين .

يعتبر وفد فنزويلا انه فشل في القيام بمسؤولياته كعضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا اذا لم ينتهز هذه الفرصة ليكرر النداء الوارد في مشروع القرار الى الحكومات للمساهمة بسخاء في صندوق ناميبيا . ان الظروف التي تسود ناميبيا الآن تتطلب ذلك .

وبالنسبة للمخصصات بمقتضى الميزانية العادية للأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ يقرر مشروع القرار تخصيص مبلغ مليون دولار أمريكي للصندوق . كما أنه يؤكد تأييد الأمم المتحدة لمعهد الأمم المتحدة لناميبيا ويمتدح جهوده في تأييده الملحوظ لكفاح الناميبيين من أجل الحرية . كما أنه يعبّر عن تقدير جميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى المنتمية الى منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي قدمت تبرعات لحساب المعهد في الصندوق وقدمت المساعدة للمعهد .

وأخيرا يشير مشروع القرار الى برنامج المواطنة لناميبيا الذى يهدف الى شمول جميع اجراءات المساعدة خلال فترة الكفاح من أجل الاستقلال ومراحل ما بعد الاستقلال . وأن يضمن أن تخطيط وتنفيذ هذه المساعدة سيتمان بواسطة مخطط متناسق وشامل للعمل في نطاق الأمم المتحدة .

يشمل البرنامج مشاريع في المجالات الانتاجية من الاقتصاد والهياكل الضريبية ، وهياكل الخدمات بما في ذلك النقل ، والتجارة ، والطاقة والخدمات الادارية .

ان برنامج المواطنة لناميبيا يخطط وينفذ بالتشاور مع ممثلي المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا .

ويسهم برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، من جانبه في برنامج المواطنة لناميبيا بمبلغ ٢ر٠ مليون دولار لسنة ١٩٨٢ .

يأمل مقدمو مشروع القرار في أن تعتمده الجمعية العامة بالاجماع .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سأدعو الآن الممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت . هل لي أن أذكر بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق .

السيد ارتاشو (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : في مناسبات مختلفة أعلن وفد اسبانيا في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن عن تأييده الثابت لحق ناميبيا في الاستقلال ، وفي سلامة أراضيها الكاملة . وحديثا ، وكنقطة للاشارة أشير الى بياني أمام الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة التي عقدت قبل الدورة الحالية للجمعية مباشرة .

Digitized by UNOG Library

اننا لا نزال نعتقد بأن رفض جنوب افريقيا المستمر لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بالاحتلال غير المشروع لأراضي ناميبيا يمثل تحديا دائما للمجتمع الدولي ، ويشكل سببا للقلق الكبير الذى يساورنا جميعا . هذا ولأننا كنا ولا زلنا نؤمن بالمفاوضات كوسيلة لايجاد حل عادل لهذه المشكلة فان اسبانيا عندما قام مجلس الأمن في نيسان/ابريل من هذا العام ببحث التدابير التي يمكن أن تدفع جنوب افريقيا الى اعادة النظر في موقفها من ناميبيا ، أيدت مشروعات القرارات التي كانت تقضي باتخاذ تدابير اقتصادية عملية وتدعم حظر مجلس الأمن على تقديم الأسلحة الى جنوب افريقيا . وبهذه الطريقة حاولنا أن نستخدم جميع الوسائل المتاحة لنا حتى نمارس أقصى ضغط لنجعل جنوب افريقيا تحترم الأحكام التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة فيما سبق .

ولكن ، بنفس القناعة التي ندافع بها عن حق شعب ناميبيا في الاستقلال ، فاننا نعتقد أن التصعيد الكلامي والاتهامات التي لا تميز بين الصح والخطأ لا تخدم جو المفاوضات الذى يجب أن يسود في الوقت الحالي . وذلك من شأنه أن يثير جوا من التوتر حول هذه المشكلة الحساسة .

ان اسبانيا لا تعتقد أن فرض تدابير حاسمة غير مميزة يمكن أن تكون أفضل وسيلة للوصول الى الأهداف التي نسعى الى تحقيقها . ان قطع العلاقات الدبلوماسية والتمييز السياسي والثقافي ، والتشويش الحقيقي للاتصال لعزل دولة عضو في منظمتنا ، لا تشكل عنصر ضغط ، ولكنها يمكن أن تشكل عنصرا سلبيا .

وهذا هو السبب — رغم أننا نؤيد الروح الكامنة وراء مشروعات القرارات هذه — في أننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروعات القرارات (A/36/L.23) و (A/36/L.24) و (A/36/L.27) ، وسوف نصوت لصالح الوثائق (A/36/L.25) و (A/36/L.26) و (A/36/L.28) .

ان التنديد ببعض البلدان بالاسم في الديباجة وفي الفقرتين ١٧ و ٣١ من منطوق مشروع القرار (A/36/L.23) يبدو لنا غير مناسب . ونظرا للموقف المعقد في ناميبيا ، فاننا نعتبر أنه ليس من الانصاف أن نندد ببعض البلدان بصفة خاصة ، وأن نرفض بعض بلدان فريق التفاوض مع جنوب افريقيا ، متهمين اياها بأنها تقوض قرارات المجلس ، بينما ولاية هذه المفاوضات تنبثق من قرارات مجلس الأمن نفسه .

Digitized by UNOG Library

ولهذه الأسباب ، نجد أنه ليس من الواقعية أن نعزل جنوب افريقيا في جميع المجالات . وذلك ينطبق على التدابير التي وردت في فقرات منطوق مشروع القرار A/36/L.24 التي تقضي بالوقف التام للعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية . ان بعض التدابير الواردة في الفقرتين الأولى والسابعة من منطوق مشروع القرار ترمي الى عزلة كاملة . وحيث أنها تطالب بفرض رقابة على بعض انشطة المواطنين فانها تستلزم تدخلا في الحرية الممنوحة للأشخاص في دساتير البلدان الديمقراطية .

وفي نفس هذا الصدد ، فاننا لا نستطيع أن نؤيد المقرر الخاص بشن حملة دولية للتنديد ببعض البلدان ، كما ورد في الفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار (A/36/L.27) ، حيث أن هذه الخطوة تفترض مقدما فرض توجيهات على وسائل الاعلام لا تتفق مع نظام حرية الصحافة التي نص عليها الدستور الاسباني . ومع ذلك ، فانه نظرا الى ان نشر المعلومات عن ناميبيا يشكل عموما عنصرا ايجابيا في الوعي الدولي بالمشكلة ، أيدنا في اللجنة الخامسة الآثار المالية لمشروع القرار هذا .

وبما أن اسبانيا عضو في مجلس الأمن ، فاني أود أيضا أن أعرب عن تحفظات على بعض أجزاء من مشروعات القرارات هذه التي تبدو انها تحكم حكما مسبقا على الموقف الذى ينبغي على مجلس الأمن أن يتخذه بالنسبة لتنفيذ العقوبات الالزامية الواسعة الواردة في الميثاق .

ولهذه الأسباب جميعا ، ورغم أننا نؤيد الحاجة الى حل الموقف في ناميبيا في القريب ، وأننا نشاطر الدول الافريقية في نفاذ صبرها الذى له ما يبرره ، من أجل الوصول الى حل سريع للنزاع ، فاننا لا نستطيع أن نؤيد تطبيق عقوبات اقتصادية عشوائية من شأنها — كما قلت سابقا — أن تؤدى الى آثار سلبية بالنسبة الى البلدان التي تعاني أكبر معاناة من التوتر السائد في الجنوب الافريقي .

واخيرا ، فاني أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أقدم الشكر لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا على العمل الذى قام به في مختلف المحافل والبلدان ، وبصفة خاصة لتقديمه التقرير الذى أشير اليه في مختلف فقرات مشروعات القرارات هذه . وفيما يتعلق بذلك الجزء من التقرير الذى يتناول بعثة المشاورات لمجلس ناميبيا في اسبانيا في آيار/مايو من هذا العام ، فان الوفد الاسباني — كي يجعل موقفه واضحا — يود أن يشير الى البيان الذى نشر في نهاية تلك الزيارة .

Digitized by UNOG Library

السيد مدينا (البرتغال) (الكلمة بالفرنسية) : خلال الدورة الاستثنائية الثامنة للجمعية العامة في ايلول/سبتمبر الماضي ، أتيحت الفرصة لوفدى أن يبين مرة أخرى موقف حكومة البرتغال بشأن مسألة ناميبيا .

في ذلك الوقت ، أكدنا الطابع الدولي للمشكلة التي توصلنا الى اتفاق في الرأى حولها فيما يتعلق باحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . وهذا وضع يستدعي ادانة شديدة لأى عمل تقوم به سلطات جنوب افريقيا يستهدف ضمان وجودها ، وهو ما لا مبرر له على الاطلاق ، ولا سيما الأعمال الموجهة ضد حصانة حدود الدول المجاورة وسلامة أراضيها ، فتخلق بذلك أخطارا تهدد الاستقرار السياسي في منطقة الجنوب الافريقي كله .

وفي هذا السياق ، ادانت حكومتي بصراحة أعمال العدوان ضد أنغولا ، وهو بلد اضطر الى تخصيص موارد ، تحتاج اليها حكومة لواندا بشدة لضمان تنمية بلدها ، وذلك لايواء اللاجئين وللدفاع عن سيادتها .

وبالمثل ، ان ممارسة شعب ناميبيا حق تقرير المصير من خلال انتخابات حرة قائمة على التصويت العام وتحت اشراف الأمم المتحدة ، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) تساندها حكومتي التي تعتقد أيضا أن هذا المطلب قائم على توافق آراء المجتمع الدولي الذى لا يمكن رده .

ومن ثم ، تركز انتباهنا على الأعمال التي قام بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وعمل اللجنة المعنية بتصفية الاستعمار والجمعية العامة ، وعمل المجموعة الافريقية ، ولا سيما بلدان خط المواجهة . وبصفة أخص ، فقد أيدنا أنشطة بلدان مجموعة الاتصال التي قام وزراء خارجيتها ، في الدورة الحالية للجمعية العامة ، باتخاذ مبادرة جديدة لبدء مفاوضات بشأن ناميبيا ، التي كانت قد أوقفت منذ مؤتمر جنيف .

لذلك ، ان حكومة البرتغال تولي تأييدها الواضح ، الذى لا غموض فيه ، لمبادئ تقرير المصير والاستقلال لناميبيا . وعلاوة على ذلك ، ونظرا الى الامكانيات المحددة لايجاد حل سلمي ومعترف به دوليا ، نود مرة أخرى أن نؤكد انضمامنا الكلي الى البحث عن مثل هذا الحل ، مع كل ما يترتب عليه من نتائج .

Digitized by UNOG Library

طالما أن هناك أى أمل في نجاح جهود الحل السلمي ، فمن المعقول أن نؤيد هذه الجهود ليس فقط بسبب أحكام الميثاق ذات الصلة ، ولكن أيضا بسبب أحكام دستورنا . ان مثل هذا الموقف يتضمن عدم الاشتراك في أى عمل يمكن أن يقوض الحل ، لا سيما أعمال العنف والدعوة الى الكفاح المسلح .

لذلك ، رغم تمسكنا بالمبادئ الأساسية التي وردت في مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/36/L.23 ، A/36/L.24 . ان وفد بلادى ليس في موقف يسمح له بتأييد مثل هذا المشروع، وذلك بسبب اللغة التي صيغ بها وبسبب الاشارات التي وردت في الديباجة وفي الفقرات ١٧ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٤ من هذه الوثيقة ، وكذلك بسبب العزلة الكاملة التي يطالب بها بالنسبة لجنوب افريقيا ، حيث أن ذلك يجعل من الصعب اجراء حوار تشترك فيه جنوب افريقيا لحل مشكلة ناميبيا .

لذلك ، ان وفد بلادى سوف يمتنع عن التصويت على مشروعات القرارات هذه .

ومن ناحية أخرى ، ان وفد بلادى سوف يصوّت لصالح المشروعات A/36/L.25 ، A/36/L.26 ، A/36/L.27 ، A/36/L.28 . اننا نود أن نؤكد دعمنا للفقرة ١٣ من الوثيقة A/36/L.25 التي تشير الى اقامة مكتب في لواندا لمفوض الأمم المتحدة في ناميبيا . لكن نود أن نتحفظ بموقفنا فيما يتعلق بتوسيع صلاحية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وأن نبدى تحفظات على الفقرات ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ من مشروع القرار A/36/L.26 ، بالاضافة الى الفقرة ٤ العاملة من مشروع القرار A/36/L.28 ، ولدينا تحفظات على كافة ماورد في فقرات الوثيقة A/36/L.27 التي تشير بشكل تمييزى الى بعض الدول وخاصة الفقرة ٥ من الديباجة والفقرة ٤ من المنطوق .

السيد هوتشنس (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : في المناقشة العامة حول هذا البند ، أوضح وفد بلادى في كلمته أننا نلتزم بالاستقلال الحقيقي لناميبيا . وفي هذا البيان وضعنا ما نعتبره الشكل المناسب لقرارات تحت هذا البند . اننا لنأسف أن مشروع القرار الذى تنظره الجمعية العامة الآن لا ينطلق من هذا الشكل في بعض الجوانب . ونتيجة لذلك سوف تؤيد استراليا مشروعا واحدا وتمتنع عن التصويت على المشروع الآخر . ومما يزيد من شدة أسفنا ان استراليا عضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

Digitized by UNOG Library

ان العديد من التحفظات معروفة، وسوف ألخصها بسرعة. ان استراليا لا يمكنها أن توافق على الكفاح المسلح باعتباره الوسيلة المشروعة لتحقيق أهداف يود المرء تحقيقها. ان سوابو من بين العناصر الأساسية في مشكلة ناميبيا. لكننا نرى أن شعب المنطقة هو الذي سوف يختار بنفسه من يمثله في النهاية.

في عدد من النقاط الواردة في عدة مشروعات قرارات، هناك اشارة الى بعض البلدان. اننا نعتبر ذلك انتقاء.

ان استراليا تتقيد تماما بشروط مجلس الأمن بالنسبة لحظر السلاح ضد جنوب افريقيا واننا وقفنا ضد الحظر بل وقمنا بفرض حظر من جانبنا قبل أن يفرض مجلس الأمن الحظر الذي قرره. ونعتبر أن مجلس الأمن وحده الصلاحية للنظر في تمديد هذا الحظر.

واستراليا قلقة ازاء عدم اتباع التوجيهات التي وضعتها الأمم المتحدة بالنسبة لعقد اجتماعات بعيدا عن مركز الأمم المتحدة. ولهذا آثاره الخطيرة على الميزانية. وهناك عددا من المجالات الأخرى التي لا نرى فيها أن الحماس لاجراءات الامم المتحدة بشأن ناميبيا واكبه شعور صحيح بالتقيد على صعيد الميزانية.

واذ نتحدث بصورة أكثر عموما، ان وفد استراليا يشعر بالقلق لأن النبرة العامة لغالبية هذه المشروعات المطروحة علينا لا تأخذ في الاعتبار، بما فيه الكفاية، الجهود الحالية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في أسرع وقت ممكن. ان الاشارة الوحيدة الى هذه الجهود انما تهدف الى صرف النظر عنها. ولا نعتقد أن هذا من شأنه أن يساعدنا. تؤيد حكومة بلادي جهود مجموعة أوروبا الغربية وتحثها على تكثيف هذه الجهود لتنفيذ الخطة الوحيدة المطروحة لتحقيق الاستقلال لناميبيا. اننا نشعر بالقلق لأن بعض مشروعات القرارات المطروحة علينا الآن انما تتجاهل هذا الواقع. وبدلا من ذلك، فانها تنشغل بالخيالات وتستخدم بعض العبارات غير المناسبة.

لهذا السبب، ان استراليا سوف تمتنع عن التصويت على مشروعات القرارات الخمسة الأولى، وسوف تؤيد المشروع السادس الذي اشتركت في تقديمه.

Digitized by UNOG Library

السيد تانك (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الظلم الصارخ المتمثل في تأخير استقلال ناميبيا مقبول بصفة عالمية . وفي هذا الصدد لست بحاجة الى تأكيد تأييد حكومة بلادى الشديد للجهود المستمرة التي تبذل من أجل تحقيق استقلال ناميبيا دون تأخير . وانعكاسا لهذا التأييد القوى ، ان وفد بلادى سوف يصوّت مؤيدا جميع المشروعات الخاصة بهذه المسألة A/36/L.23/Rev.1 ، و A/36/L.24 الى L.28 . في واقع الأمر ، نحن من مقدمي المشروع A/36/L.25 بشأن برنامج العمل الخاص بمجلس ناميبيا ، والمشروع A/36/L.26 بشأن العمل الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ، ومشروع القرار A/36/L.28 حول صندوق الأمم المتحدة لناميبيا .

مع ذلك ، فان وفد بلادى يود أن يسجل موقفه بالنسبة الى الفقرتين ٧ ، ١٧ من الديباجة ، و ١٧ ، ٣١ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.23/Rev.1 حول الوضع في ناميبيا الناجم عن الاحتلال غير المشروع لأراضي ذلك البلد من جانب جنوب افريقيا ، والفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/36/L.27 حول نشر المعلومات حول ناميبيا . اننا نؤمن بأن هذه الفقرات ينبغي ألا تنطوى على اشارات منتقاة الى بعض الأقاليم والبلدان في هذه المنطقة .

السيد دلاميني (سوازيلند) (الكلمة بالانكليزية) : ليس فقط هذه الجمعية ، ولكن العالم بأسره مدرك للمعاناة التي تفرض على شعب ناميبيا ليس اختياريا ولكن بسبب الوضع المؤسف الذى وجد نفسه فيه . حقا انه موقف مؤسف للغاية . واذ يستمر هذا الوضع فان المنطقة الجنوبية كلها ستواصل كونها في حالة حرجة .

ان مملكة سوازيلند ، كما يعرف الجميع ، تقع في الجنوب الافريقي ، شعب ناميبيا وشعب سوازيلند متحدان ويشتركان في المعاناة . ان وفد بلادى يشعر باخلاص أن استقلال ناميبيا كان يجب أن يتم منذ وقت طويل ، وان من الأفضل أن نسرع بالقيام بتدبير ملموس لتحقيق الاستقلال . والقضية هنا تتعلق بمنح الاستقلال لناميبيا .

Digitized by UNOG Library

لدينا عدد من مشروعات القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا وهي مشروعات القرارات من A/36/L.23/Rev.1 حتى L.28 . الموضوع المركزي لكل مشروعات القرارات هذه هو نداء موجّه الى المجتمع الدولي لتمهيد الطريق أمام ناميبيا نحو الاستقلال . لذلك ، ونظرا للموقف في ناميبيا اليوم ، ان صياغة بعض مشروعات القرارات هذه تحتاج بعض التعديل حتى يمكن أن تحصل على توافق الآراء بيننا جميعا هنا .

Digitized by UNOG Library

لقد أصبح من المعروف جيدا أن الدول المستقلة في افريقيا الجنوبية تتعرض لمخاطر جسيمة فيما يتعلق ببعض التدابير التي قد يتخذها المجتمع الدولي من أجل مساعدة الجماهير المكافحة في ذلك الجزء من افريقيا . وانني أشير هنا الى مسألة العقوبات الاقتصادية . ان لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا قد قدمت دراسة في مؤتمر باريس في أيار/مايو الماضي حول هذا الموضوع ، وهي تتمثل في الفقرات من ٢٦١ الى ٢٦٥ من اعلان باريس . وأدركت ان منظمة الوحدة الافريقية أيضا حالة تلك الدول ومن هنا الفقرة ٦ من منطوق قرارها ٨٦٥ (د — ٣٧) الذى اعتمدته في نيروبي .

واننا اذ نأمل أن يكون ما قلته توا يوضح موقفنا ويضعه في المنظور الصحيح ، سوف يصوت وفدى مؤيدا لمشروع القرار A/36/L.23 ويحفظ بالنسبة للفقرتين ٣١ و ٣٤ من المنطوق . وعلاوة على ذلك ، فاننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.24 ، رغم أنه يتضمن الفقرتين ٢٦ و٢٧ من المنطوق ، لأننا لا نستطيع أن نوافق على جزء كبير منه ، وعلى سبيل المثال ، الفقرات من ١ الى ١٤ من المنطوق .

السيدة نووتني (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : ان النمسا أتيحت لها الفرصة خلال المناقشة العامة لتعيد تأكيد موقفها المبدئي فيما يتعلق باستقلال ناميبيا وجهود الأمم المتحدة من أجل تحقيقه . لقد عبّرنا دائما عن ايماننا الراسخ بأن نقل ناميبيا الى الاستقلال الكامل يجب أن يتحقق بالوسائل السلمية فقط ونتيجة للمفاوضات التي تجرى حاليا .

ورغم أننا نتفهم نفاذ صبر وخيبة أمل الشعب الناميبي بالنظر الى عملية التفاوض التي طال أمدها ، فاننا يجب أن نأخذ في الاعتبار مزاياها الطويلة الأجل بالمقارنة بالآلام والتضحيات التي يتطلبها الكفاح المسلح .

والنمسا مقتنعة بأنه في ضوء مبادئ وأهداف ميثاق هذه المنظمة ، فان الكفاح المسلح لا يجب أن يعتمد أو يدعم عن طريق قرارات الجمعية العامة ولا يجب أن يشجع الدعم العسكرى لأى كفاح مسلح . ان النمسا علاوة على ذلك لها تحفظات قوية بشأن محاولة الحكم المسبق والتأثير على العمل المستقل لمجلس الأمن ، تلك المحاولة التي تتعارض مع أحكام الميثاق ذات الصلة . ان النمسا تدرك تماما مغزى وأهمية الدور الذى اضطلعت به المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في كفاح

Digitized by UNOG Library

الشعب الناميبي من أجل الاستقلال ، وكذلك عملية التفاوض ، وهو دور يستمر دون شك في المستقبل السياسي للمنطقة . وان الاعتماد النهائي لذلك الدور ، مع ذلك ، سوف يقدمه الشعب الناميبي نفسه عن طريق انتخابات حرة وسليمة . ان الجمعية العامة لا يجب أن تحكم مسبقا على ذلك التعبير الديمقراطي والحر عن الرغبة السياسية لسكان ناميبيا .

والنمسا كذلك لا تعتقد أن ادانة دول صناعية معنية لها ما يبررها أو تدعم بأى حال من الأحوال المصالح المشروعة للشعب الناميبي . ومما يثير قلقنا أيضا تلك الآثار المالية الكبيرة لبعض المقترحات الواردة في مشروع القرار الذى يتطلب قدرا كبيرا جدا من الاعتمادات المالية . لكل تلك الأسباب يؤسفنا أن نعلن أن النمسا سوف تمتنع عن التصويت على بضعة مشاريع القرارات المعروضة على هذه الجمعية . ونود أن نؤكد ، مع ذلك ، أن هذا لن يؤثر بأى حال من الأحوال على التزام النمسا الثابت ازاء انتقال ناميبيا سلميا وعن طريق التفاوض الى الاستقلال على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد توسينت (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : ان احتلال ناميبيا غير المشروع من جانب جنوب افريقيا يشكل تحديا خطيرا لمنظمتنا ولقد آن الأوان لأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته كاملة لوضع حد له في اقرب وقت ممكن . وعلاوة على ذلك ، ان أعمال العدوان المتكررة التي يرتكبها النظام العنصرى ضد الدول الافريقية المستقلة قد هددت بدرجة خطيرة السلم والأمن الدوليين . ولهذه الأسباب شعرت جمهورية هايتي دائما بأن تطبيق عقوبات اجبارية شاملة ضد جنوب افريقيا طبقا للفصل السابع من الميثاق ضرورى اذا أردنا أن نكبح مقاومة نظام جنوب افريقيا . ويؤكد وفدى مرة أخرى على الوقت المواتي والحاجة الى مثل تلك العقوبات ويحث الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يردوا بايجابية على النداء الذى وجهته الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي .

ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الوحيد الذى يمكن بموجبه التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الناميبية . ولهذا من الضرورى أن يمارس الضغط اللازم على جنوب افريقيا من اجل تنفيذه ، لأن الشعب المضطهد في ناميبيا لا يجب أن يحرم من نصر حققه بعد كفاح طويل .

Digitized by UNOG Library

ورغم الجهود الضخمة التي يبذلها المجتمع الدولي مازالت جنوب افريقيا تصم آذانها عن أى حوار وحاولت بالمناورات الدنيئة أن تؤجل ما هو في الواقع محتوم . وانها تشعر بأنه يمكنها أن تحكم قبضتها على ناميبيا وتواجه العالم بالأمر الواقع عن طريق نقل السلطة الى فريق من العملاء غير الشرعيين الذين يخدمون مصالحها وحدهم . وهذا الاجراء يجب أن ينظر اليه على أنه من التكتيكات المضللة . ومع ذلك ، فانه في ضوء هذا الموقف يخشى أن تتعرض الأطراف المعنية لاجراءات متشددة .

واننا نخشى بالتحديد هذا الاحتمال الأخير الذى يجب أن نتحاشاه لصالح السلم والأمن الدوليين . ومن أجل تحقيق ذلك ، يجب أن نعمل على عزل جنوب افريقيا تماما ويجب ألا تشجعها بأى حال من الأحوال تلك الدول الغربية التي هي في مركز يسمح لها بحثها على تغيير موقفها الصلب الذى يتسم بالتحدى . وان عدوانها الأخير والمميت على أراضي أنغولا الذى يسبب الموت والدمار لقطاعات من الشعب بينما تعالج في الواقع الجمعية العامة مسألة ناميبيا ليس الا واحدا من التحديات الخطيرة التي تواجه منظمتنا في مساعيها من أجل ايجاد حل سلمي لتلك المشكلة .

وانسجاما مع موقفنا السابق من هذه المسألة ، سوف يؤيد وفدى مشروع القرار A/36/L.23/Rev.1 رغم أننا لا نؤيد بالكامل صياغة بعض الفقرات .

السيد ليسيتيدى (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : يتحفظ وفد بوتسوانا بشأن الفقرتين ٣١ و ٣٤ من منطوق مشروع القرار A/36/L.23 .

ونود أيضا أن نسجل تحفظنا بشأن الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/36/L.25 ، وبصفة خاصة تلك التوصيات التي وردت في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والتي تسعى الى أمر كل الدول بأن تفرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا .

السيد بيرابونغس (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف وفدى بالنسبة لمسألة ناميبيا قد تكرر مرارا ، وهو موقف دائم ومسجل . انه يؤيد تماما حق تقرير المصير للشعب الناميبي في اطار ناميبيا الموحدة . ويدين بشدة الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا ويؤيد مطالبة سحب هذا الوجود غير المشروع الحالي فورا وبالكامل من أراضي ناميبيا من أجل تمكين شعب ناميبيا من تحقيق الاستقلال . وفي نفس الوقت ان النهب المنتظم لثروات ناميبيا غير القابلة للانتهاك يجب أن يتوقف فورا ، وكذلك يجب أن يوضع حد للأعمال العدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد خط المواجهة .

Digitized by UNOG Library

ان مناورات جنوب افريقيا المستمرة للابقاء على قبضتها على ناميبيا قد جعلت من الضروري للشعب الناميبي أن ينخرط في كفاح مسلح مكثف تحت القيادة المعترف بها للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ان مثل هذا التعنت والنفاق من جانب نظام بريتوريا قد اضطرا وفد بلادي الى أن يصوّت مؤيدا لمشروع A/36/L.27/Rev.1 ، الذي يدعو الى فرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا . ففي واقع الأمر ، كانت تايلند تطبق منذ بضعة أعوام حظرا تجاريا طوعيا على جنوب افريقيا .

وعلى نفس النحو ، سيصوّت وفد بلادي مؤيدا لجميع مشروعات القرارات المطروحة الآن على الجمعية العامة ، بغية استمرار ممارسة الضغط الدائب على جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، اذ يلاحظ وفد بلادي بأسى عميق أن نظام بريتوريا قد شعر بالتشجيع من قبل المتعاطفين معه ، فمن الواضح أن بعض مشروعات القرارات قد أشارت الى بعض البلدان على أساس انتقائي وتمييزي . وهذا واضح بصفة خاصة في مشروع القرار A/36/L.27 في فقرته الخامسة من الديباجة والفقرة الرابعة من المنطوق .

وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد أن وفد بلادي يدين أي نوع من أنواع المساعدة المباشرة أو غير المباشرة التي تصل الى نظام بريتوريا من أي مصدر . ومع ذلك ، ان تطبيق أحكام هاتين الفقرتين على "بعض البلدان الغربية" فقط مقيد الى حد بعيد ، ومن شأنه أن يترك قنوات أخرى مفتوحة لتوصيل المساعدة المباشرة أو غير المباشرة من دول أخرى ولا سيما في المجال الاقتصادي . لذلك ، فان هاتين الفقرتين اذا ما طرحتا للتصويت المنفصل سيمتنع وفد بلادي عن التصويت عليهما . ومع ذلك ، فانه سوف يصوّت مؤيدا لمشروع القرار ككل .

السيد نتلوكي (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أسجل تحفظ وفد بلادي على الفقرة الرابعة والثلاثين من مشروع القرار A/36/L.23/Rev.1 ، بالرغم من التصويت الايجابي الذي سيجريه .

وهذه التحفظات تمليها — كما كان الحال في الماضي — اعتبارات موقع ليسوتو الجغرافي في مواجهة جنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

أما بالنسبة لمشروع القرار A/36/L.24 ، فان الأعمال التي يتوخاها الجزء الأخير من مشروع هذا القرار لا تترك لنا خيارا سوى الامتناع عن التصويت .

بالنسبة الى مشروعات القرارات الأخرى بشأن هذا البند التي تشير الى مؤتمرات وقرارات سابقة أوضحنا موقفنا منها . أود أن أسجل أن تصويتنا بالنسبة لمشروعات القرارات هذه سوف يعكس موقفنا بشأن مسألة فرض العقوبات ضد جنوب افريقيا .

الآنسة فورت (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، أود أن أتحدث عن بعض المواقف الأساسية المبدئية بالنسبة لمشروعات القرارات المعروضة على الجمعية . ففي بياننا المشترك في المناقشة العامة ، أكدنا التزامنا التام بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال عن طريق انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ .

وتحث الدول العشر جميع الأطراف على أن تمتنع عن جميع الأعمال التي من شأنها أن توقف التقدم الذى تم تحقيقه حتى الآن وتضع العراقيل في الطريق نحو التوصل الى تسوية سلمية .

واذ تأخذ هذا في الاعتبار ، ان الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تنضم الى أية موافقة ضمنية أو علنية على الكفاح المسلح . اذ أن مسؤولية الأمم المتحدة بمقتضى ميثاقها أن تسعى الى الحلول السلمية . وان التزام الدول العشر بالميثاق وبتوزيع الاختصاصات لم يتغير .

ان لشعب ناميبيا الحق في أن يختار حكومته عن طريق انتخابات حرة وعادلة . ولذلك في رأى الدول العشر ، لا يمكن لأى من المشاركين في هذه الانتخابات أن يلقب مقدما بأنه الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب .

وترفض الدول العشر أية هجمات تعسفية وليس لها ما يبررها على أية دولة عضو منفردة .

وتؤيد الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الجهود التفاوضية الحالية التي بدأتها الدول الخمس لايجاد حل مقبول دوليا لمشكلة ناميبيا في عام ١٩٨٢ . لقد أصيبت الدول العشر بالاحباط لأن بعض أحكام مشروعات القرارات المعروضة علينا توجّه الطعن في هذه الجهود المشجعة .

Digitized by UNOG Library

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : نيوزيلندا ملتزمة تماما بتحقيق الاستقلال السريع لناميبيا . وقد أيّدنا دوما جهود مجموعة الاتصال الغربية والأمين العام ومفوض الأمم المتحدة لناميبيا لتحقيق تسوية سلمية قائمة على التفاوض لمسألة ناميبيا وفقا للمبادئ المعترف بها دوليا . ونقدّر بالمثل الجهود التي بذلتها دول خط المواجهة .

والتقدم الذى أحرز في المفاوضات الخاصة بناميبيا لم يكن مشجعا . وتأسف نيوزيلندا بشدة على موقف حكومة جنوب افريقيا المتعنت التي وضعت العقبة تلو الأخرى في طريق التوصل الى تسوية مبكرة . كما أن استخدام جنوب افريقيا المستمر للقوة قد أثار التوتر والنزاع في المنطقة والعمليات العسكرية لجنوب افريقيا ضد الدول المجاورة لناميبيا تجعل من الصعب للغاية خلق ظروف يمكن لشعب ناميبيا فيها أن يحقق استقلاله عن طريق انتخابات حرة وعادلة .

وتعتقد نيوزيلندا أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكل أساسا مرضيا للتسوية في ناميبيا . والصراع المتزايد في هذه المنطقة يجعل من الحتمي التوصل على وجه السرعة الى تسوية قائمة على أساس هذا القرار . ويرحب وفد بلادى بالجهود المتجددة التي تقوم بها الدول الأعضاء في فريق الاتصال للتوصل الى حل تفاوضي . ومرة أخرى ثمة بعض الأمل في أن استقلال ناميبيا الذى طال انتظاره سوف يتحقق . ومع ذلك ، تمر المفاوضات بمرحلة حرجة . ويعتقد وفد بلادى انه يجب تقديم كل تشجيع للجهود التي يبذلها فريق الاتصال لتخطي الصعوبات القائمة بين الأطراف . ولا يجب القيام بأى شيء من شأنه أن يضر بهذه الجهود بطريقة أو بأخرى . لهذا السبب لدى وفد بلادى تحفظات على بعض مشروعات القرارات المعروضة علينا اليوم . فالنغمة العامة لمشروع القرار A/36/L.23/Rev.1 — على سبيل المثال — تبدو لنا غير معدّة جيدا لدعم جهود فريق الاتصال . بل في الواقع قد يكون لها تأثير مضاد . كما تبدو أهداف مشروع القرار A/36/L.24 متناقضة الى حد ما مع الجهود التي تبذل لتكوين مناخ الثقة بين أطراف النزاع . لهذه الأسباب ، ستمتنع نيوزيلندا عن التصويت على كل من مشروعي القرارين .

ومما يثير قلق وفد بلادى أيضا الآثار المالية المترتبة على بعض الأنشطة المقترحة في مشروعات القرارات المعروضة علينا ، وهي الأنشطة التي تتطلب زيادة في الموازنة تبلغ أكثر من ٢ر٦ مليون دولار لعام ١٩٨٢ . ونجد من الصعب أن نتفق على المقترح بعقد سلسلة من الاجتماعات العامة

Digitized by UNOG Library

لمجلس ناميبيا خارج نيويورك مما يكلف تكلفة اضافية تزيد عن ٤٠٠ ألف دولار. ولدينا بعض الشكوك أيضا حول المقرر الخاص بتخصيص مائتي ألف دولار لبرنامج التعاون مع المؤسسات غير الحكومية ولسنا متحمسين بشأن طلب فتح اعتماد اضافي لعام ١٩٨٢ بمبلغ ٣٨١ ألف دولار لأنشطة الاعلام كما طالب بذلك مشروع القرار A/36/L.27. ولسنا مقتنعين بأن هذه النفقات المقترحة أو غيرها تهدف حقا الى أن تسهم بطريقة بنّاءة في التوصل الى تسوية متفاوض بشأنها في ناميبيا وهو الهدف المعلن لهذه المنظمة منذ زمن طويل. وسوف تمتنع نيوزيلندا عن التصويت على مشروعات هذه القرارات الثلاثة.

وأخيرا، رغم أن لدينا تحفظات على المبالغ المتزايدة التي تخصص لهذا الصندوق من الموازنات العادية، فسوف نصوّت لصالح مشروع القرار الخاص بصندوق الأمم المتحدة الانمائي لناميبيا الوارد في الوثيقة A/36/L.28. ونؤيد الغرض الانساني لهذا الصندوق ونقدم اسهاماتنا العادية فيه.

Digitized by UNOG Library

السيد دور (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أوضحت تماما آراء وفد ايرلندا فيما يتعلق بالوضع في ناميبيا أثناء المناقشة التي جرت في مجلس الأمن في نيسان/ابريل من هذا العام .

ان ايرلندا ملتزمة تماما باستقلال ناميبيا طبقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وفي أقرب وقت ممكن . ان هذا سيظل موقفنا . اننا نؤيد جهود الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ودول خط المواجهة وفريق الاتصال الذى يضم خمس دول غربية ، لتحقيق هذا الهدف . ونأمل أن الجهود المجددة التي تجرى حاليا من أجل امكانية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ستكلل بالنجاح .

وايرلندا تقبل دائما أن عملية المفاوضات يمكن أن تستكمل في وقت خاص من خلال تزايد ضغط المجتمع الدولي على جنوب افريقيا لجعلها تنهي احتلالها غير المشروع لناميبيا . وفي رأينا يمكن أن يتضمن هذا سلسلة من التدابير تختار بعناية وتتم تدريجيا ويعتمدها مجلس الأمن بالشكل الواجب . ووفقا لهذا الرأى وعلى اثر رفض جنوب افريقيا في محادثات جنيف تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، صوّتنا في مجلس الأمن في نيسان/ابريل الماضي لصالح مشروعين من مشروعات القرارات الأربعة التي كانت معروضة على المجلس ، فاذا اعتمد هذان المشروعان لأمكن فرض عقوبات الزامية في مجالات مختارة ضد جنوب افريقيا بشأن ناميبيا .

اننا ندرك أنه بالرغم من نتائج تلك المناقشة ، ان جهود مجموعة الاتصال قد جددت في الشهور الأخيرة ، وان تلك الجهود موجهة نحو تحقيق الاستقلال لناميبيا في عام ١٩٨٢ ، بما يتلاءم مع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن ندرك بطبيعة الحال انه كانت أوقات ضل فيها التفاؤل فيما يتعلق باستقلال ناميبيا . ورغم ذلك ، فاننا نعتقد أن اهتماما أكبر كان يتعين أن يتخذ ازاء تلك الجهود المجددة والامكانيات التي يمكن أن تقدمها عند صياغة مشروعات القرارات الحالية.

وعند تقرير موقفنا بشأن التصويت على مشروعات القرارات الستة ، قمنا بدراسة فحواها عن كثب ، وحاولنا أيضا أن نربط بينها وبين موقفنا الحالي فيما يتعلق بناميبيا كما أوضحته الآن . وازاء هذه الخلفية قررنا أن نصوّت لصالح اثنين فقط من مشروعات القرارات ، وأن نمتنع عن التصويت على المشروعات الأربعة الأخرى . وأود أن أعرض بصورة أكثر تحديدا الاعتبار الذى حدا بنا الى اتخاذ هذا الموقف .

Digitized by UNOG Library

من الممكن أن نؤيد الكثير من الأحكام المتضمنة في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.23/ Rev.1 . ولذلك نأسف لأننا قررنا أن نمتنع عن التصويت عليه ، لأن مشروع هذا القرار يتضمن عـــددا من الصيغ التي لا نستطيع قبولها . ان حكومة بلادى لا تود بصفة خاصة أن تشارك في مضمون ســـوء النية من جانب بعض أعضاء مجموعة الاتصال الغربية كتلك الواردة في الفقرة ٣ من منطوق ذلـــك النص. وعلاوة على ذلك ، ان الفقرة ١٧ من المنطوق تندد بما أسمته بتواطؤ عدد من الحكومات مع جنوب افريقيا . وذلك يتعلق بعضوين من أعضاء مجموعة الاتصال الغربية شاركا بشكل فعال فـــي المفاوضات التي نأمل أن تؤدى الى استقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). والتنديد بهما في مشروع هذا القرار يهدد لنا ليس له ما يبرره ويؤدى بالضرورة الى الانشقاق .

ان الفقرة السابعة من منطوق مشروع القرار تقدم تأييدا صريحا للكفاح المسلح . اننا نعـرف أن حقوق شعب ناميبيا قد أنكرت عليه لحد الآن ، ونفهم تماما مدى الغضب والاحباط الذى يدفـع بالناميبيين الى حمل السلاح لتحقيق استقلالهم . ومع ذلك لا نود أن نرى الجمعية العامة تشجـع العنف وبصفة خاصة في وقت تجرى فيه صور أخرى من الجهود يضطلع بها المجتمع الدولي موجهـــة نحو تحقيق استقلال ناميبيا بالوسائل السلمية .

وفيما يتعلق بالاشارة الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في هـــذا المشروع وفي غيره من مشروعات القرارات ، أود أن أؤكد أن ايرلندا تقدر تماما الدور الطليعي الـذى تلعبه سوابو سعيا الى استقلال ناميبيا ، ونحن نلحظ بطبيعة الحال أنه عندما تجرى انتخابـــات حرة وعادلة في ناميبيا تحت اشراف الأمم المتحدة ــ وهو اقتراح قبلته ناميبيا ونؤيده تمام التأييـد ــ فسوف تتاح لشعب ناميبيا الفرصة الكاملة لاختيار ممثليه بحرية ومن خلال عملية انتخابية ديمقراطيـة .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.24 يرجو من الدول الأعضاء بأن يطبقوا سلسلـة من الجزاءات بشكل فردى ومن جانب واحد نحن لا نؤيد الكثير منها . اننا نرى أنه اذا كنا نريـــد لهذه الجزاءات أن تكون فعالة ، فيجب أن تختار وتنسق بعناية ، ويجب أن تفرض بموجب مقـــررات لمجلس الأمن طبقا لما ورد تماما في الميثاق . والتدابير الواردة في A/36/L.24 من وجهة نظرنـــا مبالغ فيها . وعلاوة على ذلك ، من غير المحتمل أن تكون فعالة اذا اعتمدت في صورة قرار للجمعيـة العامة . ولذلك ، سوف يمتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع هذا القرار .

Digitized by UNOG Library

أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.25 فسوف نصوت لصالحـــه لأننا نؤيد النشاطات التي يقوم بها مجلس ناميبيا وعددا كبيرا من توصياته . ومع ذلك وكما يبين تصويتنا بشأن بعض مشروعـات القرارات الأخرى لدينا صعوبات فيما يتعلق ببعض توصيات المجلس . وكما أوضحنا من قبل لدينـــا بعض التحفظات بشأن صلاحيات المجلس فيما يتعلق ببعض المسائل .

وسوف يمتنع وفدنا عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.26 . اننا نسلّم تماما بأهميـــة التدابير التي تتخذها المنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية بالنسبة لناميبيا ونؤيـــد العديد من الجوانب في مشروع القرار . ومع ذلك فان لدينا بعض الصعوبات فيما يتعلق بالفقـــرة الخامسة من المنطوق . ولا نظن أنه من الحكمة أو من المفيد أن نعطي تعليمات للأمين العـــام ولرئيس برنامج الأمم المتحدة الانمائي بأن ينهيا جميع التعاملات التي تقوم بها وكالات الأمـــم المتحدة مع المؤسسات غير السماه ، ولا نود أن نرى الجمعية العامة بمقتضى هذه القاعدة المعرّفـة تعريفا سيئا تتدخل في صلاحيات الوكالات المتخصصة فيما يتعلق بتعاقداتها .

ونشعر كذلك انه من الأهمية بمكان تعبئة الرأى العام الدولي لمساعدة شعب ناميبيـــا في ممارسته لحقه في تقرير المصير والاستقلال . ولهذا السبب صوّتنا في الماضي لصالح مشروعـات القرارات التي تتعلق بنشر المعلومات عن ناميبيا . لقد كنا نود أن نصوّت هذا العام أيضا لصالـح مشروع القرار A/36/L.27 ، ومع ذلك لاحظنا أن عنصر خلاف جديد قد ضمّن في الفقرة الرابعـة من المنطوق . وهذا سوف يترتب عليه أن تقرر الجمعية العامة بدء حملة دولية لفضح وشجب بعـض الدول الغربية دون النص على اسمها على ما يسمى بالتواطؤ مع جنوب افريقيا . اننا لا نستطيـع أن نقبل هذا الاقتراح ، وفي اعتقادنا أن ضرره سيكون أكثر من نفعه بالنسبة للهدف الذى نسعـــى جميعا اليه . وبناء على ذلك وللأسف اننا مضطرون الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الـذى كنا نفضل أن نؤيده .

ان وفد بلادى سوف يصوت كما فعل حتى الآن لصالح مشروع القرار الخاص بصندوق الأمـم المتحدة لناميبيا الوارد في الوثيقـة A/36/L.28 . وأود أن أنتهز هذه الفرصة للقول أيضـــا ان حكومة ايرلندا سوف تعتمد في القريب العاجل اسهاما اضافيا قدره ١٦ ألف جنيه ايرلندى الى حوالي

Digitized by UNOG Library

٢٥ ألف دولار أمريكي للصندوق عن عام ١٩٨١ . هذا بالاضافة الى الاسهام بمبلغ ١٣ ألـف دولار امريكي قدمتها فعلا ايرلندا في آذار/مارس من هذا العام .

السيد البرت (سيشيل) (الكلمة بالانكليزية) : انه حقا تحد صارخ للأمم المتحدة من جانب نظام جنوب افريقيا ، ذلك انها حتى اليوم وبالرغم من جميع الجهود التي بذلتها منظمتنـــا العالمية ، يبقي نظام بريتوريا على احتلاله غير المشروع لناميبيا .

وجمهورية سيشيل تود أن تغتنم هذه الفرصة لتعبّر أيضا عن تنديدها بنظام جنوب افريقيـا لازدرائه الكامل للرأى العام الدولي . وفي نفس الوقت نود أن نسترعي انتباه هذه الجمعيـة الـى العدوانية المتزايدة التي لا تلين لنظام بريتوريا العنصرى .

ان نظام الفصل العنصرى لبريتوريا يمتد الى حدود دول خط المواجهة . وبالرغم من الرقعة الشاسعة الممتدة من مياه المحيط الهندى التي تفصل جمهورية سيشيل عن جنوب افريقيا ، فـــان نظام بريتوريا رأى أن من المقبول أن يطلق العنان لأنشطته المدمرة ضد حكومة سيشيل المشروعـــة وشعبها المحب للسلام . ولدينا جميع الأسباب التي تدعونا الى الاعتقاد بأن نظام جنوب افريقيـــا قد شارك بفاعلية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ في غزو بالمرتزقة الأجانب لجمهورية سيشيل ، وكما تعلم الجمعية أن معظم المرتزقة قد فروا مذعورين عائدين الى جنوب افريقيا عن طريق اختطـاف طائرة مدنية بجميع ركابها . ان اليقظة والوحدة والتصميم لشعب سيشيل قد أدى الى فشـل عمـــل آخر من أعمال العدوان الحقيرة ضد بلد افريقي من جانب العنصريين في جنوب افريقيا . ونظـــام بريتوريا سوف يتلاشى .

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلدى يعيد تأكيد التضامن الثابت لشعب جمهورية سيشيل مع شعب ناميبيا في كفاحه من أجل التحرر من سيطرة نظام بريتوريا . ونحيي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، لانتصاراتها على نظام بريتوريا . ليكن النصر الأخير لشعب وقوات الدفاع في سيشيل نجاحا آخر يضاف الى انتصارات الشعوب الافريقية المكافحة ضد العنصريين في جنوب افريقيا .

ان حكومة جمهورية سيشيل تؤيد تماما مشروع القرار (A/36/L.23/Rev.1) وسوف تصوّت لصالحه .

السيد توما (ساموا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد ساموا يشارك في وجهات النظر التي انعكست في مشروعات القرارات الخاصة بناميبيا بأن جنوب افريقيا ليس لها أى حق في البقاء في تلك الأراضي . وهذه الأراضي يجب أن يسمح لها بتحقيق استقلالها بأسرع ما يمكن . ومن الواضح أن جوهر مشروعات القرارات الرئيسية هو في ممارسة الضغط على جنوب افريقيا لتتخلى عن سيطرتها غير المشروعة على ناميبيا . وندعم هذا الهدف كل التأييد وسوف نصوّت مؤيدين لكل مشروعات القرارات التي أمامنا هذا المساء .

ومع ذلك ، فلسنا مقتنعين أن كل الاجراءات المقترحة في مشروع القرار (A/36/L.24) تساعدنا تماما في تحقيق النتائج التي نرجو أن تتحقق ، كما أننا لا نرى أن الحكومات تستطيع أن تضطلع بكل الاجراءات المطلوبة منها في هذا المشروع . وبينما نوافق على أنه ينبغي حث الحكومات على أن تبذل كل ما في وسعها بصورة مشتركة لتفرض على جنوب افريقيا الحقيقة التي تقول انها لا تستطيع أن تستمر في تجاهل الرأى العام في ناميبيا ، فمن المهم أهمية رئيسية أن ممارسة السلطات الحكومية الا تنتهك بصورة مفرطة حقوق وحريات الأفراد . واستقرار مجتمعنا — وأنا على ثقة أن هذا هو الحال بالنسبة لكثيرين — يعتمد على أساس هذا المبدأ الأساسي .

ليس لدينا أية صلات أو علاقات أو ارتباطات من أى نوع مع جنوب افريقيا ، ومع ذلك لدينا تحفظات حول بعض عناصر الواردة في الفقرتين ٢ و ٦ من مشروع القرار A/36/L.24 .

كذلك ، لدينا شكوك حقيقية حول فائدة توجيه اتهامات مختارة من نوع خطير كتلك الواردة في مشروع القرار (A/36/L.23/Rev.1) والتي انعكست ثانية في (A/36/L.27) .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة لبرنامج العمل لمجلس ناميبيا المشار اليه في مشروع القرار (A/36/L.25) لدينا تحفظات ونتساءل عن مدى ملاءمة أن نعهد الى هيئة تابعة للأمم المتحدة ، كمجلس ناميبيا أن تضطلع بمعرفة التقدم في النواحي العسكرية الخاصة بالكفاح المسلح .

السيد فيللا (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : كما حدث في السنوات الماضية ، ان وفد بلادى سوف يؤيد مشروعات القرارات الخاصة بناميبيا لاحترامنا للشعور القوى لشعب هذا الاقليم ولشعوب القارة الافريقية كلها . ومع ذلك ، ان هذا لا يعني أننا نوافق على كل حكم ورد في مشروعات القرارات التي بعضها في رأينا ليس دقيقا بما فيه الكفاية أو أنها ذات مفهوم واسع أكثر من اللازم في مضمونها .

السيد سارى (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : في أكثر من مناسبة أتيحت الفرصة لبلادى لتذكر هذه الجمعية بموقف حكومتي من مسألة ناميبيا . ولن أعيد ذكر هذا الموقف الآن .

أود فقط أن أذكر مرة أخرى تمسك بلادى الوثيق بالتطبيق الكامل والسريع لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يتضمن خطة لتسوية مسألة ناميبيا . وفي هذا الصدد فاننا نوجّه مرة أخرى نداء ملحا الى أولئك الذين تبنوا هذا القرار بأن يفعلوا كل ما في وسعهم لمساعدة مجلس الأمن على تطبيقه .

ولأسباب ترتبط بالمبادىء وبالمنطق ، اننا نعتقد أن صياغة الفقرة ١٧ من منطوق مشروع القرار (A/36/L.23/Rev.1) ينبغي أن يعاد النظر فيها . ولهذا ان وفد بلادى الذى تشرّف بأن يكون ضمن مقدمي بعض مشروعات القرارات التي أمامنا سوف يصوّت لصالح النصوص التي قيد المناقشة رهنا بالتعليقات التي أعربت عنها الآن حول الفقرة ١٧ من منطوق مشروع القرار (A/36/23/Rev.1) .

السيد فان ليوروب (فانواتو) (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا باحترام الى الآراء التي ذكرها أولئك الذين سبقونا في تعليل تصويتهم على مشروعات القرارات وبكل اخلاص نشكرهم على ما قالوه . ونود أن نوضح أنه في تبني مشروعات القرارات ليس لنا اى نزاع مع أى دولة سوى جمهورية جنوب افريقيا . اننا نتفق في الرأى مع الذين تحدثوا عن مقت العنف ومن سوء الحظ أن الذين يودون فرض العبودية ، يرون أنه من الضرورى أحيانا جعلها الزامية بحيث أنه يتم اللجوء الى بعض العنف لحماية الحرية .

Digitized by UNOG Library

اننا سنصوّت لصالح مشروعات القرارات واذ نفعل ذلك نود أن نؤكد مرة أخرى على أن هذا التصويت غير موجّه ضد أية دولة سوى جمهورية جنوب افريقيا . والأهم من ذلك أن هذا التصويت هو لصالح شعب ناميبيا ومبادئ ميثاق هذه المنظمة .

السيد فونسيكا (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : ان سرى لانكا أيدت دائما مبدأ تقرير المصير للشعوب التي لم تحصل بعد على استقلالها السياسي . لقد رحّبنا باعتماد الجمعية العامة بالتصفيق لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د—١٥) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ . وتمشيا مع روح ونص هذا الاعلان ، ان هذه المنظمة قد رحبت خلال السنوات الواحدة والعشرين الماضية بعدد كبير من الأقاليم المستعمرة والأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي كدول مستقلة ذات سيادة . ان سرى لانكا قد شعرت بسعادة مع جميع الدول في هذه الجمعية للدرجة المتزايدة لعالمية هذه المنظمة .

اننا الآن على وشك بحث عدد من مشروعات القرارات بشأن ناميبيا ، وهي أرض أكبر في حجمها من معظم الدول الممثلة هنا ، أرض غنية بمواردها المعدنية ، ومستعمرة سابقة كانت تحت انتداب عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى ، ولكن للأسف فانها ظلت تحت ادارة جنوب افريقيا ، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، وتحديا للمبدأ الاستشارى لمحكمة العدل الدولية .

ان وفد سرى لانكا لم يكن لديه أى تحفظ على حق الشعب الناميبي في تحديد مستقبله ولم نشك أبدا في عدم مشروعية ادارة جنوب افريقيا لناميبيا . اننا على ادراك تام، بل وشعرنا بالتشجيع بالمبادرات الدبلوماسية التي اتخذها فريق الاتصال الغربي منذ ١٩٧٨ لتمكين الشعب الناميبي من الحصول على حقه في الاستقلال من خلال انتخابات حرة وعادلة يشارك فيها الشعب كله .

Digitized by UNOG Library

ولهذا السبب ان حكومة بلادى أيدت بحزم التنفيذ المبكر لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يحمل الأمل الكبير في التوصل الى حل مقبول على الصعيد العالمي لهذه المشكلة التي مازالت تدرج في جدول أعمال الامم المتحدة منذ ١٩٤٧ . وليس من الضرورى بالنسبة الي في هذه المرحلة أن أتحدث بالتفصيل عن الأبعاد المختلفة لمسألة ناميبيا التي هي موضع مشروعات القرارات A/36/L.23/Rev.1 و A/36/L.24 ، و A/36/L.25 ، و A/36/L.26 ، و A/36/L.28 . ونحن نتعاطف مع أهداف هذه المشروعات ووجهات نظرنا متفقة مع وجهات نظر الوفود التي قدمتها فيما يتعلق بالاتجاه العام لمشروعات القرارات هذه وسوف تصوت سرى لانكا لصالح كل من مشروعات القرارات هذه .

ورغم هذا فانه يتعين على سرى لانكا أن تؤكد من جديد موقفها المعروف وهو أننا كنا سنكون اكثر سعادة لو كانت الاشارة الصريحة والانتقائية الى بعض الدول الأعضاء في المشروع A/36/L.23/Rev.1 قد تجنبت ، واذا اريد لرسالة أن توجه من الجمعية العامة الى حكومة جنوب افريقيا ، فاننا نرى ضرورة أن تعكس هذه الرسالة اجماع الآراء والمشاعر التي أبدتها الدول الأعضاء في المنظمة . ان من شأن هذا الاجماع أن يدعم من النداء الذى نوجهه الى جنوب افريقيا . ان الاشارة الانتقائية الى بعض الدول في الفقرة ١٧ من منطوق مشروع القرار توضح بصورة خاصة ذلك العائق في هذا المشروع .

ونحن نعتقد ان مشروع القرار كان سيحظى بموافقتنا الكاملة لو تم تجنب هذه الاشارات .

السيد فليمينغ (سانت لوسيا) (الكلمة بالانكليزية) : سوف تصوت سانت لوسيا بالايجاب على كل مشروعات القرارات حول ناميبيا . ورغم ذلك ان سانت لوسيا تشعر بالأسف الشديد على صياغة بعض مشروعات القرارات هذه ، خاصة تلك التي تشير الى دول بعينها لادانتها .

لقد رأت سانت لوسيا دائما ان مطالبة فريق الاتصال بأن يمارس ضغطا على جنوب افريقيا كي تتخلى عن ناميبيا بينما نحن من ناحية اخرى ، نطالب بعدم اجراء أى اتصال بجنوب افريقيا لهي لعبة اورويلية خطيرة .

وعلى أية حال ان تحفظ سانت لوسيا لا يقلل من تأييدنا لشعب ناميبيا أو للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل البدء في عملية التصويت أود أن أبلغ الجمعية انه بالاضافة الى الدول التي وردت اسماؤها كمتبنية لمختلف مشروعات القرارات ، قررت الدول التالية أن تصبح متبنية لمشروعات القرارات التالية : مشروع القرار A/36/L.23/Rev.1 انتيغوا وبربودا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وغينيا - بيساو . مشروع القرار A/36/L.24 افغانستان ، وبنن ، وتشاد ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وغينيا - بيساو ، وهنغاريا ، والمغرب ، والنيجر ، وقطر ، والسنغال ، وسيراليون ، وسورينام ، وفييت نام ، والامارات العربية المتحدة . مشروع القرار A/36/L.25 افغانستان ، وبنن ، وتشاد ، واثيوبيا ، وغينيا - بيساو ، ومالي ، والمغرب ، والنيجر ، وقطر ، ورومانيا ، ورواندا ، وسيراليون ، وسورينام ، والامارات العربية المتحدة ، وفييت نام . مشروع القرار A/36/L.26 بوتسوانا ، وغينيا - بيساو ، وتوغو . مشروع القرار A/36/L.27 غينيا - بيساو ، ورومانيا . مشروع القرار A/36/L.28 استراليا ، وبوتسوانا ، وغينيا - بيساو ، ورومانيا ، وتوغو .

سوف نبدأ الآن عملية التصويت على مشروعات القرارات .

سوف تتخذ الجمعية العامة أولا مقررا حول مشروع القرار A/36/L.23/Rev.1 المعنون " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " . تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار وارد في الوثيقة A/36/815 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية

Digitized by UNOG Library

الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هايـــتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العـــــراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهوريـــة لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربيـــة الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيـــا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغـــوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديـــدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيـــا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغـــال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سوريـــنام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتـــو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحـــد .

الممتنعـون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، شيلي ، الدانمرك ، فنلنـــدا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غواتيمالا ، ايسلنـــدا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكيـــة ، اوروغواى .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل لا أحد وامتناع ٢٧ عن التصويـــت (قرار ٣٦ / ١٢١ ألف) .

Digitized by UNOG Library

السيد كلورون (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : لم ينو وفدى المشاركة في التصويت على مشروع القرار A/36/L.23/Rev.10 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار A/36/L.24 معنون " اجراءات تتخذها الدول الأعضاء لنصرة ناميبيا " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،

Digitized by UNOG Library

اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بوتسوانا ، كندا ، شيلي ، كوستاريكا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواى .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل لا أحد وامتناع ٢٩ عن التصويت (قرار ٣٦/١٢١ باء)

السيد كالديرون (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : أوضحت بوليفيا أن التصويت على مشروع القرار A/36/L.23/Rev.1 أشار الى أنها صوتت مؤيدة بينما كانت تنوى عدم المشاركة في التصويت.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/36/L.25 المعنون " برنامج عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

Digitized by UNOG Library

كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، لكسمبرغ ، نيوزيلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل لا أحد وامتناع ١٠ عن التصويت (قرار ٣٦/١٢١ جيم)

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار A/36/L.26 معنون " اجراءات تتخذها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بناميبيا " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون

Digitized by UNOG Library

المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل لا أحد ، وامتناع ٢٠ عن التصويت (قرار ٣٦/١٢١ دال)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/36/L.27 بعنوان "نشر المعلومات عن ناميبيا" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية

Digitized by UNOG Library

الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، سنغافورة ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل لاشئ ، وامتناع ٢٣ عن التصويت (قرار ٣٦/١٢١ هاء) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/36/L.28 ، بعنوان "صندوق الأمم المتحدة لناميبيا" .

Digitized by UNOG Library

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية

Digitized by UNOG Library

السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل لا شئ ، وامتناع ٥ عن التصويت (قرار ٣٦/١٢١ واو) .

رفعت الجلسة فى الساعة ١٩/١٥

Digitized by UNOG Library